استعمال (أول) في اللغة وإعرابه

*صايل الهواوشة**

ملخص

(أول) يحمل معنى اسم تفضيل في كل أحواله، لكنّ الخلاف كان واسعا في وزنه ومعناه الصرفي واستعماله وإعرابه؛ ولذلك يروم هذا البحث تقصّي ما قيل في هذا اللفظ رجاءَ إزاحةِ الغموض الذي يكتنف هذا الاسم، وارتضاءَ رأيٍ يرجح على غيره. ولا سبيل لتحقيق ذلك إلا بتعقّب آراء أهل النحو والمعاجم التي كانت منثورة في أبواب عديدة من مظانهم، ووضع تلك الآراء في ميزان الدرْس والبحث لتحليلها وتمحيصها، ثم تمييز الجيد من الرديء، واختيار الأرجح. وكان المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الأنسب لاصطفاء الرأي الأفضل، وبيان عوار الآراء الأخرى في تحديد الوزن والإعراب والمعنى الصرفي والاستعمال، وكان جعل لفظ (أول) في سياق معين وأمثلة مصنوعة سبيلا للفصل بين المعاني المتقاربة في (أول) حين يكون ظرفا، ولم يُغفل عن التسلسل التاريخي لآراء النحاة، وإحالة الرأي إلى صاحبه إلا إذا تعذر ذلك، فإنّه يذكر المصدر الناقل وصاحب الرأي الحقيقي. وخلُص البحث إلى أنّ أول يستعمل وصفا (اسم تفضيل) فتجري عليه أحكام اسم التفضيل، ويستعمل اسما فينصرف، ولم يأت إلا في شواهد نزرة، ويستعمل أيضاً ظرفا للزمان والمكان، علما أنّ أحدا لم يقل إنّه للمكان، وجعلوه للزمان فقط، فتجري عليه أحكام الظروف (الغايات) التي قد تُقطع عن الإضافة، وقد فصّل البحث في معاني قطعه عن الإضافة. وآثر البحث وجه الظرفية على وجه الحال في (أول) إذا حمل معنى الظرفية لاعتبارات عديدة بُيّنت في موضعها، ولا يأتي حالا إلا إذا خرجت الظرفية من معناه. وخلص البحث أيضاً إلى عدم إدراج (أول) في باب العدد الترتيبي، وحين يكون مبدوءا به الترتيب يكون ظرفا نكرة لم ينو لفظ المضاف ولا معناه، فانصرف، فأشب قبل وبعد.

الكلمات الدالة: أول، اسم تفضيل، الغايات، الظروف المقطوعة، العدد الترتيبي.

المقدمة:

إنّ (أوّل) من الألفاظ المختلف في دلالتها واستعمالها وإعرابها ووزنها؛ فقد ذُكر فيه أقوال كثيرة، ولعلّ مردّ هذا الاختلاف في دلالته واستعماله مجيئه على (أفعل)، وهذا قول الأكثرين، وأفعل يكون فعلا واسم علم واسم تفضيل وصفة مشبهة. و(أوّل) له استعمالات كثيرة، منها الوصفيّة (اسم تفضيل)، والاسميّة، والظرفيّة، ولذلك أفرد له ذكر خاص في بعض الكتب؛ لأنّ له بعض الأحكام المخالفة لنظائره (أبو حيان1998م، 2333/5)، كما عُرض له في باب الإضافة والغايات.

واختلف في إعرابه في مواضع عديدة، فوجّه توجيهات كثيرة، كالظرف وغيره، فقد نَصَبه محقّق كتاب (أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك) على الحال أو غيرِهِ ومعناه (متقدما) (ابن هشام، د.ت، 136/3)، ونَصَبه غيرُه على نزع الخافض(عمر1994م، 577) ومن الأمثلة التي تبيّن شدّة الخلاف في إعرابه حديثُ النبي صلى الله عليه وسلم: " لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أوّل منك" فقد رُوِيَ في كتب الحديث بالرفع وبالنصب، ووُجّهَ على الصفة أو البدل مرفوعًا، وعلى الحال أو الظرف أو المفعول الثاني منصوبًا، (الكجراتي1967م، 117/1).

وعلى الرغم مما قيل في (أوّل) عند القدماء إلا إنهم لم يرصدوا في باب واحد كل الآراء في وزنه واستعماله وإعرابه، وهي كثيرة، تستحقّ أنّ يتتبّعها الباحث. ومن الدراسات التي عرضت لأوّل بشيء من التفصيل دراسة لميسون درويش حملت عنوان (اسم التفضيل بين النظريّة والواقع)، فقد أفردت فصلا للحديث عن أسماء التفضيل المختلف في دلالتها، ومنها أوّل، ولكنها لم تقف على الخلاف في إعرابه، ومرت عن وزنه بقليل من التفصيل. ومن الدراسات التي ناقشت ظاهرة منع صرف أفعل التفضيل بحثٌ لمنير شطناوي نَشَرَه في مجلة دراسات/الجامعة الأردنيّة عنوانه منْع صرف(أفعل من) بين علل المنع وتوالي الأمثال، رأى فيه أن سبب هذه الظاهرة اجتماعُ كراهية توالي الأمثال مع التلازم بين أفعل ومن الجارّة. ومن الدراسات التي أفاد منها البحث أيضاً بحثٌ بعنوان الظروف المبنية المعرّفة

* جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن. تاريخ استلام البحث 2020/1/26، وتاريخ قبوله 2020/5/20.

 ©2021 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

بالقصد وأعاريبها في القرآن الكريم دراسة دلالية تحليلية نُشِر في مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، وقد عرض فيه الباحث لوظيفتي البناء والإعراب في هذه الظروف وفرّق بين معناهما.

ويرمي هذا البحث إلى كشف مواضع الاختلاف في إعرابه، وسيتوسع في الخلاف في وزنه وحجج النحاة في ما ذهبوا إليه، وكذلك في استعماله، ورسم الحدود المميزة لكلّ استعمال، ثمّ الخروج بالرأي الأرجح من غيره اعتمادا على قواعد التوجيه النحويّة والصرفيّة، دون إغفال المعنى والسياق.

ولتحقيق ذلك المطلب اتُبع المنهج الوصفي التحليلي، لاصطفاء الرأي الأفضل، وبيان عوار الآراء الأخرى، ولا يكون ذلك إلا بتتبع آراء النحاة وأصحاب المعاجم المنثورة في كتبهم، إضافة إلى الدراسات الحديثة التي كان موضوعها اسم التفضيل والظروف (الغايات) والأعداد الترتيبيّة.

معنى (أوّل) ووزنه

تعني كلمة (الأوّل) ابتداء الشيء (ابن فارس1986م، أول)، والأوّل المتقدم نقيض الآخِر (ابن منظور1414هـ، وأل)، وقال الكفوي: " أوّل الشيء جزؤه الأسبق (الكفوي 1998م، 207)، ويجوز أن يكون له آخر، ويجوز ألا يكون له آخر، فالواحد أوّل العدد، والعدد غير متناهٍ، ونعيم الجنة أوّل، وهو غير منقطع، وقولك: هذا أوّل مال كسبته يجوز ألا يكون بعده كسب(الزجاج، 1988م، 1/445-446).

وقد اختُلف في وزنه على عدة أقوال:

الرأي الأوّل: أنّ (أوّل) على وزن أفعل، وهذا قول سيبويه والجمهور (سيبويه 1988م، 3/195)، (الفارسي1990 م، 3/7)، و(العكبري1995م، 2/236)، و(ابن عصفور1996، 357)، و(ابن منظور، وأل)، وغيرهم. لكنّ سيبويه لم يذكر له فعلًا نُزع منه، والتفت إلى ذلك المبرّد، إذ قال إنّ فاءه وعينه من موضع واحد (واوان)، ومثل ذلك غير مستعمل في الكلام؛ لاعتلال فائه وعينه (المبرّد1963 م، 1/152، 222) وقد رُفض منه الفعل لما يلحقه من الاعتلال، ومثل (أوّل) يوم وآءة لما يلزم من الاعتلال، ومثل ذلك ويل ووِيح، (المبرّد، 1/152، 222)، لكنّ هذه المصادر فاؤها وعينها مختلفان (واو وياء)، أما أوّل فهو من وول، ولا يوجد كلمة فاؤها وعينها واوان، وقد ذكر السيوطي أن ليس في الكلام كلمة صُدّرت بثلاث واوات إلا أوّل. وقلّما تأتي كلمة فاؤها وعينها من جنس واحد، ومن ذلك (ددن) وكوكب (الفارسي1990 م، 3/7). وبيّن ابن عصفور أنّ سبب عدم استعمال فعل من (أوّل) التدافع الحاصل من مضارعه؛ إذ لو صيغ منه مضارع لجاز أن يأتي بضمّ العين (يفعُل) لأن عينه واو، وجاز أن يأتي بكسر العين لأنّ فاءه واو؛ فلذلك رفض مجيء الفعل منه، مع ما فيه من الثقل. ورفض أيضاً أن يكون من (فعُل)؛ لأنّ المضارع منه (يؤول) سيجتمع فيه واوان وضمّة وياء المضارعة، وهذا ثقل كبير، ثم رُفض أن يكون من فعِل حملًا على قسيميه(ابن عصفور1996، 359). ولمّا كانت الفاء والعين واوين(أوول) أدغم الأوّل الساكن في الثاني فأصبحت (أوّل). واستدلّوا على أنه على وزن أفعل بأمرين: أوّلهما- لحاق (من) الدالّة على التفضيل به، وثانيهما مجيء المؤنث منه (أولى) على وزن فُعلى(سيبويه 1988م، 3/195)، و(المبرّد1963م، 1/152، 222). وزاد الفارسي دليلًا ثالثًا، وهو أنّ الهمزة في (أوّل) زائدة حتى يقوم دليل على أنها أصل (الفارسي1990م، 3/8)، وهو بذلك يلغي زعْمَ بعضِهم أنّ الواو الأولى زائدة؛ ولعلّ إقصاءه لذلك الرأي آتٍ من معنى التفضيل المفهوم من (أوّل). وقد ذكر ابن جنّي أنّ زيادة الهمزة في بداية أفعل التفضيل هي التي حققت معنى التفضيل (ابن جنّي1970م، 15)، و(أوّل) ظاهرٌ فيه معنى التفضيل. يضاف إلى ذلك أنّ (أوّل) يُجمع (أوائل) (أفاعل)(السيوطي، 2000م، 2/202)، وهذا وزن جمع أفعل لا فوعل مثل أفضل أفاضل، وقد جاز في اسم التفضيل أن يجمع جمع مذكر (أفضلون)، وجاز ذلك في (أوّل) فجمع (أوّلون) كما في قوله تعالى: " بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ" المؤمنون 81. ولابد من الإشارة إلى أنّ صياغة اسم تفضيل من فعل غير مستعمل من الشذوذ؛ لأنّ النحاة أجمعوا على أن يكون الفعل المصاغ من أفعل التفضيل متصرّفًا(الجنابي 2016م، 117)، والفعل(وول) غير مستخدم أصلًا. ويكون الشذوذ في أفعل كثيرًا في الأمثال، (علي، ومحيي الدين، : 6-8) و(درويش1995م، 15-18). ولعلّ هذا حكم لافت؛ فكيف يكون شذوذًا إذا ورد كثيرًا؟! إنّ ورود اسم التفضيل ورودا مخالفا لقواعد النحاة بكثرة في الأمثال يدعو إلى مراجعة تلك القواعد التي أقرها النحاة.

الرأي الثاني: يرى بعض الكوفيين أنّ أصله (أوأل) منزوع من وأل(ابن القطاع 1999م، 360)، وذكر ابن عصفور أنّه رأي الفرّاء حكاه عنه ثعلب(ابن عصفور1996، 358). وقد ذكره الجوهري في باب وأل(الجوهري1998م: وأل)، ويكون وزنه أفعل، ثمّ أبدلت همزته الثانية واوًا تخفيفًا، ثمّ أدغمتا فصار (أوّل). أمّا الأستراباذي فقد نسبه إلى بعض البصريين(الأستراباذي 1395هـ، 3/460). وقد اختار السيوطي هذا الرأي (السيوطي، 2000م، 2/202)، وهذا القول مرغوب عنه؛ لأنّه كان يجب تخفيف الهمزة، وإذا خُفّفت الهمزة،

وسكن ما قبلها تحذف وتلقى حركتها على ما قبلها فتصبح (أوَل) (العكبري1995م، 236/2) (ابن منظور 1414هـ، وأل). وزاد ابن عصفور حجّة أخرى على ضعف هذا الرأي؛ إذ لو كان في الأصل (أوأل) لجاز أن يجيء على أصله، إلا أنّ العرب لم ينطقوا به كذلك(ابن عصفور1996، 358).ولكنّ هذه الحجّة يمكن دفعها بأنّ وجود علّة صرفيّة– وهي ما ذكروه من إبدال ثمّ إدغام– هو ما منع النطق به على أصله. يشار إلى أنّ وأل يئل تعني نجا، والموئل الملجأ، فكأنّهم ربطوا النجاة بالأوّليّة والسبق (الأستراباذي1395هـ، 460/3). وأوألت الماشية في الكلأ، أي أثّرت فيه بأبوالها وأبعارها(الجوهري1998م، وأل).

الرأي الثالث: أنّه أفعل من (آل يؤول)، أي رجع، (الكفوي 1998م: 301).ويكون أصل الكلمة (أأول)، ونُسب إلى الكوفيين(ابن هشام اللخمي 1988، 264). ونسبه الأستراباذي إلى بعض البصريين (الأستراباذي1395هـ، 460/3) ويحتمل ذلك أمرين: الأوّل: قلب الهمزة الثانية واوا قلبًا شاذًا(الأستراباذي1395هـ، 460/3)، ثمّ ادغام الواوين فتكون (أوّل). والثاني: حدوث قلب مكاني بين الهمزة والواو، فأُخّرت الهمزة الثانية بعد الواو، فأصبحت (أوأل)، ثمّ أبدلت الهمزة الثانية واوًا تخفيفًا (أوول)، ثمّ أدغمت في الواو الأولى، فيكون وزنه (أعفل)، وأصله أأول بهمزتين متتاليتين، ثمّ فُصِل بينهما بالواو بعد سكونها، وفُتحت الهمزة بعدها، ثمّ قلبت واوًا وأدغمتا (الكفوي 1998م، 207). وقد نعت الفارسي أصحاب هذا الرأي بمنتحلي العربيّة، في حين قال في كتابه البغداديات " زعم بعض الناس" (الفارسي2003م، 14)؛ لأنّ هذا التقدير لا يجيزه التصريف، فاجتماع همزتين الثانية منهما ساكنة يُلزِم إبدال الثانية ألفًا، كما أبدلت في (آدم وآذر)، ووجب تحريك الواو، وهي العين في أوّل بالفتح لأنّه على بناء أفعل، فيصبح اللفظ (آوَل) (الفارسي1990م، 9/3)، وهذه القاعدة الصرفيّة تمنع حدوث القلب في (أأول)، فتبطل أن يكون أوّل من (آل: أول)، عدا عن ذلك فهذا التفسير أقلّ تكلّفًا من السابق، الذي يتضح فيه التكلّف؛ إذ مرّت الكلمة بأربعة أطوار حتى تصير (أوّل). ثمّ يذكر الفارسي سببًا آخر يضعف نزْع (أوّل) من (أوَل)؛ وهو أنّ هذا الفعل استخدمه العرب، أمّا أوّل فقد تركوا أخْذ الفعل منه، كما تركوا أخْذ الفعل من (ويل ووبح ويوم) (الفارسي2003، 14). ويشترط الكفوي لاعتباره مأخوذا من (آل) أن يكون المؤنث منه بالتاء (أوّلة) (الكفوي 1998م: 207). وردّ العكبري افتراض أنّ الإبدال شاذٌّ كما أنّ دعوى كونِ الفاء والعين شاذّين، فقال: إنّ كونَ الفاء والعين من موضع واحد ليس بشاذّ؛ لأنّ الهمزة قبلهما ألزمتْ حدوث الإدغام، فلم يلزم الثقل المحذور. والأمر الثاني أنّ شذوذ التكرير أقرب من شذوذ الإبدال (العكبري1995 م، 236/2).

واعترض الأستراباذي على أن يكون (أوّل) من أوَل أو وأل؛ لأنّ هذا يلزم قلب الهمزة شذوذًا إلى واو، ولذلك اختار أن يكون من (وول)(الأستراباذي1975م، 340/2).

إنّ القول إنّ وزنه (أعفل) غريبٌ؛ إذ يقدّر أصحاب هذا الرأي حدوث قلب مكاني فيه بين الهمزة الواو، ثمّ يعيد الواو التي هي الفاء إلى مكانها قبل الهمزة الثانية وهي العين، فما الحكمة من القلب في أوّل الأمر، ثمّ الرجوع إلى جذر وأل؟!

الرأي الرابع: على وزن (فوعل)، ذكر ذلك ابن دريد، والأصل (ووول)، وليس له فعل، ثمّ قلبت الواو الأولى همزة، وأدغمت واو فوعل في عين الفعل(ابن دريد1987م، 1177/2). ونسبه بعضهم إلى الكوفيين (الأستراباذي، 1975م، 340/2)) وقلب الواو همزة له نظائر نحو (أقتت وأجوه)، وكذلك توالت ثلاث واوات، فكُرِهَ ذلك، فقلبت الواو الأولى همزةً.

الرأي الخامس: أنّه على وزن فوعل من وأل(الزبيدي، وأل)، فيكون ووأل، ونسبه الأستراباذي إلى الكوفيين(الأستراباذي1395هـ، 460/3)، وهذا يستوجب قلب الواو الأولى همزةً، والهمزة واوًا، ثمّ إدغام الواوين، ولكنّ قلب الهمزة واوًا لا يصحّ، كما جاء عن ابن عصفور في القول الثاني. ويمكن أن يكون قد حدث قلبٌ مكانيٌ؛ إذ نقلت الهمزة (وهي العين) إلى موضع الفاء فتحول إلى أوول (عوفل)(الأستراباذي1395هـ، 460/3).

قد يكون تجرؤُ بعضِهم على تأنيثه بالهاء سببَ جعله على فوعل، وليس تأنيثه بالمرضي(الفيومي1994م، 29/1)، وقد يكون صرف (أوّل) في مواضع السببَ في ذهاب بعضِهم إلى أنّه على (فوعل)، ولكنّ جعْل (أوّل) على وزن فوعل ضعيف؛ لأنّ فوعل مصروف، وأوّل غير مصروف. كما أنّ فوعل ليس فيه معنى التفضيل، وأوّل فيه معنى التفضيل، وفوعل قلّما يأتي صفة.

الرأي السادس: أنّه على وزن فعأل من (أول)، ذكره الزبيدي(الزبيدي، وأل)، ولكن لو كان كذلك لماذا منع من الصرف في بعض أحواله؟!

لا شكّ أنّ رأي سيبويه والجمهور هو الراجح؛ لأنّ (أوّل) لا ينصرف حين يأتي وصفًا، ويحمل معنى التفضيل، وهذا لا يكون في بقيّة الأوزان المذكورة التي زعمت أنّه على وزن (فوعل أو فعأل)، ورُجّح على الرأيين الثّاني والثالث؛ لأنّه لم يعارض القياس وقواعد الصرف المقرّرة، كما كان في ذينك الرأيين؛ فالقول إنه منزوعٌ من (وأل) أو من (آل) يفرض قلبَ الهمزة الثانية واوًا بلا علّة صرفية، وهذا يجعل الرأي ضعيفا أمام رأي الجمهور الذي لا ينهض على افتراض بلا علّة. يُزاد على ذلك أنّه يخلو من التأويل والتكلّف، في حين كان في بعض الآراء يحتاج إلى أطوار كثيرة حتى يصير على شكله الأخير(أوّل).

وقبل قفل هذا الفصل لابدّ من الإشارة إلى أنّ العكبري وابن عصفور ذكرا عدم جواز أن يكون وزن أوّل (فعّل)، لأنّه ليس للتفضيل، ولا يتبعه مِن، ولم يمنع من الصرف(العكبري1995م، 236/2)، (ابن عصفور1996، 358). ولم يذكر أحد هذا الوزن.

استعمالات أوّل

اختُلف في استعمالات (أوّل)، فمنهم من جعلها استعمالين، هما الاسم والصفة (المبرّد1963م، 340/3) و(السيوطي 2000م، 203/2). ومنهم من جعلها ثلاثة (ابن يعيش2001م، 133/4) و(الصبان1997م، 404/2)، وذكر الزبيدي أنّ له ثلاثة استعمالات أو أربعة، وقد ذكر الصفة والاسم والظرف، ولم يأت على ذكر الاستعمال الرابع (الزبيدي، وأل).

كما اختلف في إعرابه خاصّة حين يكون ظرفًا، وقد أُعرب في حديث النبي: " **لقد ظننت يا أبا هريرة، أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أوّل منك**" على أكثر من وجه، فقد يكون نُصِب على الحال، لأنّه في معنى لا يسألني عن هذا الحديث أحد سابقًا، وجاز نَصْب الحال من النكرة (العكبري1999م، 139). ووجّه على الصفة أو البدل مرفوعًا، وعلى الحال أو الظرف أو المفعول الثاني منصوبًا (الكجراتي1967 م، 117/1).

ثمّة ألفاظ كثيرة في اللغة يتعدد استعمالها وإعرابها، نحو: حسب، وإليك، وعليك، ومكانك، ومثل ذلك (أوّل) (سيبويه1988: 288/3)؛ فأوّل يحمل معنى التفضيل وإن لم يكن له فعل، ويستعمل كاسم التفضيل؛ فيأتي صفةً للمفرد والمثنّى والجمع نحو قوله تعالى: " وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ" البقرة41، ويأتي معرّفا (الأوّل)، ومضافا (أوّل القوم)، وبعده من (أوّل من). ولا ينصرف مثل أفعل التفضيل. وينتصب ما بعده على الحال والتمييز فقيل: أنت أوّلُ دخولاً(الفيومي1994م، 29/1). لكنّ اسم تفضيل ممنوع من الصرف لاحتوائه الوصفيّة، وقد يفقد (أوّل) الوصفيّة مع احتفاظه بمعنى التفضيل فيدخل في دائرة الأسماء فينصرف، نحو: ما تركت له أوّلًا ولا آخرًا، فاختلف عن اسم التفضيل. وقد كرّر النحاة عبارة في التمييز بين أوّل الصفة وأوّل الاسم، فقالوا: إذا جعلته صفة منعته وإلا صرفته، ولذلك قرّر الكفوي أنّ (أوّلًا) منصرف لعدم الوصفيّة في قولهم:(أوّلًا وبالذات) (الكفوي1998م، 208)، وليس لقطعه عن الإضافة، والأرجح أنّها صُرفت بسبب القطع عن الإضافة؛ فقد خرج إلى باب الظرف، وجرت عليه أحكام الظروف المقطوعة.

وقد يكون هذا الخلط في بيان سبب صرفه راجعًا إلى عاملين اجتمعا على (أوّل)، أحدهما فقدان الوصفيّة، والآخر القطع عمّا بعده (المضاف إليه ومن ومجرورها) حين يكون ظرفًا، وبين فقدان الوصفيّة والقطع فرق، وإن كان بعضهم قد ذهب إلى أنّ قطع (أوّل) عن (من ومجرورها) ينقل (أوّل) من الصفات إلى الأسماء (الأستراباذي1395هـ، 461/3)، وهذا الربط ليس متينا؛ لأنّ اسم التفضيل قد يقطع عن الإضافة و(من ومجرورها) ومع ذلك يظلّ ممنوعاً من الصرف نحو: هو أفضلُ، ومثل ذلك: هو أوّل، وهذا يدلّ على أنّ القطع لم يكن حاسما في تحوّل اسم التفضيل وأوّل في المثال إلى الأسماء، بل بقيت صفات.

وهذا يعني أنّ أوّل قد يكون ظرفًا دون أن يفقد وصفيته مثل أسفل وقريبًا ومليًّا، فإذا حمل معنى الظرف انطبقت عليه أحكام الظرف؛ لأنّ معنى الظرفيّة زائد وجديد، فالأرجح أن يكون الحكم الأقوى للعامل الجديد كما في الفعل المضارع المبني المجزوم.

مما سبق يتبيّن أنّ (أوّل) يكون وصفًا، وقد يفقد وصفيته فيكون اسمًا، ولا يفقد (أوّل) وصفيّته إلا إذا اجتمع عليه ثلاثة شروط، الأوّل: عدم ذكر المقصود منه (المفضّل)، أي الموصوف أو المبتدأ أو ما كان مبتدأ. والثاني: عدم لحاق (من ومجرورها) به. والثالث: عدم إضافته. وذلك نحو: ما تركت له أوّلًا ولا آخرًا. أمّا إذا وُجد فيه أحد الشروط المتقدمة فإنه وصف، وتظلّ أحكام اسم التفضيل ساريةً عليه، لكنّه يصرف عند الإضافة نحو قوله تعالى:" قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ". وقوله تعالى: " قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ" الأنعام 14. وإذا تقدّمه المفضل نحو: هو أوّلُ، بمنزلة هو أفضل (سيبويه1988: 288/3) أو تقدّمه الموصوف نحو: مذ عام أوّلَ– فإنّه يمنع من الصرف.

الاستعمال الأوّل: أن يأتي (أوّل) وصفًا، وإذا كان وصفًا فإنه يستعمل استعمالين:

الأوّل: اسم تفضيل، بمعنى الأسبق، وقد اجتمع فيه وزن الفعل والوصفيّة، وذلك سبب منعه من الصرف (سيبويه 1988، 193/3) (المبرّد1963م، 311/3–312)، فالوصفيّة علّة منعه من الصرف، فإذا كان صفة لم يصرف نحو: لقيته عامًا أوّلَ، وإذا لم يكن صفة صُرف نحو: لقيته عاما أوّلًا، وقال ابن بري إنّ ذلك غلط في التمثيل لأنّ (أوّل) في المثال صفة (ابن منظور، وأل)، ولعلّهم عنوا بالصفة ما يأتي صفةً نحو: (هذا رجل أوّلُ منه) أو ما كان صفة في الأصل، ثم حذف موصوفه فحلّ محلّه نحو: (هذا أوّلُ منه). وليس المقصود أنّ (أوّل) لا يكون اسم تفضيل إلا إذا جاء في موقع النعت كما ذكر سيبويه حين قال: "وقد جعلوه اسمًا بمنزلة أفكل، وذلك قول العرب: ما تركت له أوّلًا ولا آخرًا، وأنا أوّل منه، ولم يقل رجل أوّلُ منه" (سيبويه1988: 288/3). وقد وضّح ابن يعيش

كلام سيبويه، فقال: إنّ العرب اتّسعوا في استعمال (أوّل) فاستعملوه استعمال الأسماء، وإن كان صفةً، فقالوا: "مررت بأوّل منه، ولم يقولوا: رجل أوّل"، ولم يُخرجه هذا الاستعمال عن الوصفيّة، فظلّ لا ينصرف (ابن يعيش2001م، 132/4). إذن هم لم يقصدوا أنّ (أوّل) خرج عن الوصفيّة، بل استعمل استعمال الأسماء، فدخل عليه حرف الجرّ وعمل فيه الفعل، أمّا من جهة الإعراب فهو ممنوع من الصرف.

إنّ استعمال مصطلح الوصف لأوّل خيرٌ من مصطلح الصفة في هذا القسم؛ لأنّ موقع (أوّل) يتغير من الإعراب، فيكون صفةً وخبرًا واسمًا مجرورًا وخبرًا للنواسخ، وقد يأتي مبتدأً واسمًا للنواسخ، وسيأتي الحديث عن ذلك لاحقًا. وهو في كل ذلك باقٍ على وصفيّته.

أمّا المبرّد فقد جعل لحاق (من والمجرور) بأوّل علامةَ الوصفيّة، فإذا تبعه (من والمجرور) كان وصفًا نحو " هذا رجل أوّل منك، وجاءني هذا أوّل من مجيئك، وجئتك أوّل من أمس. وإن لم يتبعه من والمجرور كان اسمًا نحو: " ما تركت له أوّلًا ولا آخرًا (المبرّد1963م، 340/3)، ويبقى وصفًا لا ينصرف إذا حذفت (من والمجرور) ويمكن تقديرها(ابن يعيش2001م، 132/4).

لم يفرّق المبرّد بين (أوّل) الصفة و(أوّل) الظرف، وجعل الظرف من ضمن ضرب النعت، وهذا فيه خلط؛ إذ قد يأتي (أوّل) ظرفًا منصوبًا نحو: جئتك أوّلًا، إذ يمكن تقدير (من) بعدها (جئتك أوّل من غيري)، ومع هذا انصرفت، فأين سيصنف، مع الأسماء أم مع الصفات؟ ثمّ لا يُقبل أن يخرج من باب النعت فقط لعدم اتصاله بمن ومجرورها. و(أوّل) في هذه الحالة يأخذ أحكام اسم التفضيل، فتلحقه (من الجارّة)، ويُمنع من الصرف إذا لم يُضف أو يُعرّف(السيوطي، 2000م، 203/2) و(الكفوي1998م، 207).

ولا يكفي أن يجتمع في أفعل مشابهةُ الفعل والوصفيّةُ حتى يمنع من الصرف، فذلك حاصل في (أرمل)، وصرفت؛ ولذلك زاد ابن هشام شرطين آخرين، هما: أن تكون الصفة أصليّة، فتصرف أرنب في: (هذا رجل أرنبٌ). وتكون غير قابلة لتاء التأنيث فتصرف أرمل(ابن هشام2004م، 458)، وكان المبرّد قد عدّ (أرمل) اسما نُعت به، وعلامة ذلك عدمُ مجيء المؤنث منه على فعلاء(المبرّد1963م، 341/3). و(أوّل) صفةٌ أصليّة ولا يقبل مؤنثها التاء، وإن كان بعضهم قد أجاز (أوّلة) وإمكانيّة تأنيثه بالتاء(أوّلة)، فقد نقل ابن فارس عن أبي زيد قوله: ناقة أوّلة وجمل أوّل(ابن فارس1979م، أول) و(أبو حيّان الأندلسي، 1998م، 2333/5). إلا إنّ الأستراباذي عدّ ذلك من كلام العوام، وليس بصحيح(الأستراباذي1395هـ، 460/3). ورفض منير شطناوي كل ذلك، وقصر السبب في حرف الجر (من)؛ فإذا تلاها وإن كان مقدّرًا منعت (أفعل) من الصرف، وإن لم يلها صرفت(شطناوي2007م، 46)، وبيّن أنّ العلّة في ذلك صوتيّة، إذ استُكره توالي مقطعين متماثلين هما (لِن، ولُن، ولَن) في (أفعلٍ، أفعلٌ، أفعلًا) وحرف الجرّ (من)، وهذان المقطعان متوسطان فيهما صوت مشترك هو النون، فإذا انضاف إلى ذلك صوت كالميم أو النون أو اللام كما في (أكرم، أحسن، أطول) تجلّى حجم الثقل. ثمّ اجتمع إلى هذه العلّة الصوتيّة التلازم بين أفعل ومن الجارّة، وكثرة الاستعمال؛ مما أباح تصرفهم في هذه الصيغة طلبا للخفة(شطناوي2007م، 51–52)، ولا يختلف الأمر في الكسرة في (أفعلِ من)، فقد تتابع مقطعان هما (لِ، ومن) والحركة واحدة هي الكسرة، ومع كثرة الاستعمال والتلازم مُنع من الصرف، فعوّضت الكسرة بفتحة (شطناوي2007م، 52). ولكن يبقى سؤال: ما دامت العلّة صوتيّة، أُضيف إليها التلازم، كيف ظلّت صيغة (أفعل من) ممنوعة من الصرف عند حذف (من) بعدها، وإن قُدّرت، فتوالي الأمثال لم يعد موجودًا والتلازم أيضاً انتفى؟ وقد يكون الردّ على ذلك بطرد الباب على سنن واحد، فإذا منع من الصرف في الأصل جرت عليه تلك العلّة في الفرع. زد على ذلك أنّ الأسباب التي ذكرها جميعها (الصوتي والتلازم وكثرة الاستعمال) وُجدت في خير وشر حين تلحقها من، ولكنهما صُرفا.

وقد ذكر السيرافي أنّ الزجّاج أجاز أن يكون منع (أوّل) من الصرف كما منع (أمس) في لغة بني تميم؛ لأنّه استعمل في الكلام بغير إضافة، فصار كالمعدول (السيرافي2008م، 57/4)، ولكن ثمّة فرق بين (أوّل) و(أمس)؛ فأمس لم يضف، أما (أوّل) فقد جاء مضافًا في أمثلة كثيرة. والأولى أن يعامل حين لا يضاف معاملة المقطوع عن الإضافة كبقيّة الغايات.

وإذا كان (أوّل) اسم تفضيل فإنه لا يُقطع عن الإضافة، ويعرب إعراب الممنوع من الصرف. ويأتي على أحوال هي ذاتها أحوال اسم التفضيل:

أوّلًا– مجرّدًا من أداة التعريف والإضافة، ومتبوعًا بمن ومجرورها نحو: "هذا أوّلُ منك". ويَلزم فيها (أوّل) حالة الإفراد والتذكير. ويأتي في كل الوظائف النحويّة كالصفة: " رأيت رجلا أوّلَ منك" والخبر، وخبر النواسخ، والمضاف إليه والمجرور، والظرف، ولابدّ من التوقف عند إعرابه ظرفًا؛ فهو في هذه الحالة لا يأخذ أحكام الغايات التي سيأتي بيانها، بل يُعرب إعراب اسم التفضيل، وخير مثال على ذلك حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: " قلت للنبي صلى الله عليه وسلم، من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ فقال النبيّ: لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحدٌ أوّلَ منك، لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصة من قِبل نفسه" (ابن حنبل، رقم الحديث 8844). وهذا الحديث ورد في صحيح

البخاري بالرفع (أحدٌ أوّلُ منك). وقد وُجّهت رواية النَصْب أكثر من توجيه، فقد نُصِب على الحال، وعلى المفعول الثاني، وعلى الظرف، (الكجراتي1967م، 117/1). وهو إذا كان ظرفًا لا يأخذ حكم الظرف المقطوع عن الإضافة؛ لأنّ أوّل سُبقت بالمفضل (أحد)، وتبعه (منك)، فدخل باب الوصف، وانطبقت عليه أحكام (اسم التفضيل)، فنُصِب ومنع من الصرف. ولو حُذف الجارّ والمجرور منه لصار كالمقطوع.

ثانيًا– مجرّدًا من أداة التعريف والإضافة، وتحذف (من ومجرورها) بعده مع وجود دليل عليهما(ابن يعيش2001م، 97/6)، وحذفهما أكثر من ذكرهما في القرآن(عظيمة1980، 143/7). ولا يعني هذا أنّ (من ومجرورها) لم يردا كثيرًا في العربية، بل جاءا بكثرة، ويكفي القول إنّ عدد الأمثال التي جاءت فيها (من ومجرورها) بعد (أفعل) قد بلغت أكثر من 1650، (عبدالرحمن1986م، 42). ولمّا حذفوا (من) بعد (أوّل) جعلوا ذلك بمنزلة أفضل منك(سيبويه1988، 288/3)، وقد أشار السيرافي إلى أنه يكثر إظهار (من ومجرورها) بعد اسم التفضيل عامّة، ويكثر في عام أوّل حذفهما(السيرافي 2008: 56/4). وهذا كلام يحتاج إلى استقراء لكلام العرب للتأكد من هذا الحكم. والأسلم أن يُركن إلى رأي سيبويه في أنّ الحذف بعد اسم التفضيل عامة، ومنه (أوّل) يكون جائزا بغية الاستخفاف (سيبويه1988: 288/3). ولعلّ معنى الإطلاق وعدم التقييد هو المراد من حذف (من والمجرور)، حتى يذهب الذهن إلى البحث في مبهمات لا يسعه الوقوف على واحدة منها، بل لا يستطيع إدراك ذلك ولا يكاد (الجنابي 2016م، 120).

وليس حذفهما بقطع عن الإضافة كما ذهب إلى ذلك الأستراباذي، ولكن لم يعوّض بتنوين لأن أفعل غير منصرف (الأستراباذي1395هـ، 167/3)، بل هو استغناء عن ذكر من ومجرورها لوجود الدليل، وقد بيّن النحاة أنّ حذف من ومجروها يكثر حين يكون اسم التفضيل خبرًا لمبتدأ أو ما أصله خبر، كما في قوله تعالى: "وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ" الأعلى 17، ويقلّ الاستغناء عنهما إذا وقع اسم التفضيل صفة أو حالًا(أبو حيّان الأندلسي، 1998م، 2330/5)، كما في قول الشاعر:

دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْنَاكِ كالْبَدْرِ أَجْمَلاَ... فَظَنَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلّلاَ

هذا البيت لم ينسبه أحد. ولا شكّ أنّ (أجمل) صرفت للضرورة.

وأجاز البصريون الحذف مع الفاعل نحو: جاءني أفضل، ومع اسم إنّ نحو: إنّ أفضل زيد، ولم يجز الكوفيّون ذلك، أمّا الرّماني فقد منع الحذف إلا مع الخبر (أبو حيّان الأندلسي، 1998م، 2330/5).

ثالثًا – مضافًا إلى نكرة، ويَلزم اسم التفضيل في هذه الحالة الإفراد والتذكير، أمّا المضاف إليه فيطابق المفضَّل نحو زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال(ابن هشام، 265/3). وذكر أبو حيّان أنّ الفرّاء أجاز تأنيث أفعل وتثنيته إذا أُضيف إلى نكرة (أبو حيّان الأندلسي، 1998م، 2323/5). أمّا قوله تعالى: " **وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ**" البقرة41 ففي هذا كلام كثير ليس هذا مكانه، مختصره أنّه يجوز إضافة اسم التفضيل إلى مفرد وهو خبر لجمع إذا كان المضاف إليه مشتقًا(الطبري2000م، 562/1). أمّا الزمخشري فقد قدّر موصوفًا محذوفًا (فريق أو فوج) (الزمخشري، 131/1). وأفضل رأي في المضاف إليه النكرة أن يطابق إذا كان المضاف إليه جامدًا، نحو قوله تعالى: " **وَكَانَ الْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا**" الكهف54، أمّا إن كان مشتقًا فلا تشترط المطابقة، وهذا رأي الشاطبي (الصبان1997م، 69/3). وانتهت ميسون درويش إلى أنّ المطابقة لا تتحقّق باللفظ فقط، بل تكون في المعنى(درويش1995م، 115–135).

ومما يدخل في هذا الباب (أوّل) حين يضاف إلى موصوفه، كما في قوله تعالى: " **إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَالَمِينَ**" آل عمران96. رغم أنّه جاء موصوفًا، فجملة (وضع للناس) في موقع الصفة. وهذا يجري على أي اسم تفضيل، ولما كان المقصود من التفضيل موجودًا لكنّه متأخر كما في الآية ظلّ على وصفيّته، ولم يخرج إلى الأسماء. واسم التفضيل كغيره من المشتقات قد يأتي مبتدأ وفي جلّ المواقع الإعرابيّة، نحو: الكريم يحبّه الناس، دون أن يخرج إلى الأسماء. وقد بيّن ابن يعيش أنّ استعمال (أفعل) مثل أبطح وأجرع لم يخرجهما عن الوصفيّة، فهما لا ينصرفان(ابن يعيش2001م، 132/4).

رابعًا– مضافًا إلى معرفة نحو قوله تعالى: " **لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ**" الأنعام 163. ويجوز في هذه الحالة الإفراد والتذكير، وتجوز المطابقة، نحو هم أوّل الضيوف، وهم أوائل الضيوف.

خامسًا – معرّفًا بأل التعريف، ويكون مطابقًا للموصوف أو المخبر عنه في العدد والجنس، نحو قوله تعالى: "**أَفَعَيِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِّنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ**" ق 15. وقوله: "**هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ**" الحديد 3. وقد ذهب كثيرون إلى عدم لحاق (من ومجرورها) باسم التفضيل المعرّف (ابن هشام، 263/3)، (الأزهري، 2000م، 100/2). إلا أنّ ميسون درويش في دراستها تتبعت أمثلة عديدة في الحديث الشريف وفي الشعر، توصلت بعدها إلى قبول مجيء (من ومجرورها) بعد اسم التفضيل المعرّف (درويش1995م، 115–116).

الاستعمال الثاني من الوصف: ظرف زمان أو مكان (غاية). يعدّ أوّل من الظروف المبهمة (سيبويه1988م، 288/3)، والظروف المبهمة هي التي تفتقر إلى غيرها في بيان صورة مسماها(ابن هشام، د.ت، 209/2)، أي لا يتضح معناها إلا بالمضاف إليه. وذكر الغلاييني أنّ الظرف المبهم هو ما دلّ على قدر من الزمان أو المكان غير معيّن نحو: أبد وأمد وحين ووقت والجهات الستّ (الغلاييني1993 م، 49/3)، فإن أُضيف زال الإبهام، فأوّل مبهم، فإن أُضيف نحو: أول النهار أو أول الطريق زال الإبهام، وأصبح محدودًا، و(أوّل) من الظروف التي لا تضاف إلا إلى مفرد، ويمكن قطعها عن الإضافة فتسمّى (الظروف المقطوعة).

ولعلّ استعمال الصفات ظروفًا واردٌ، فثمّة صفاتٌ استعملت ظرفًا، نحو "أسفل وقريبًا ومليًّا"(ابن يعيش2001م، 133/4). لكنّ أسفل لا يستعمل إلا (اسم تفضيل) نحو: **"ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ"** التين5، ويجوز أن يكون صفة لظرف مكان محذوف(السمين الحلبي د.ت، 52/11) وأجاز محيي الدين درويش أن يكون مفعولًا ثانيًا لردّ(درويش1415هـ، 525/10) أو يستعمل ظرف مكان نحو: " **وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ** ع" الأنفال42، وقد يسبق الظرف بمن نحو: " **إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ**" الأحزاب10. ولا يأتي اسمًا بدليل عدم مجيئه إلا مضافًا أو متبوعًا بمن ومجرورها. أمّا قريبًا وماليًّا فهما إمّا وصف يُصرف نحو" **إِنَّا أَنذَرْنَاكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا" النبأ40** وإمّا ظرف زمان منصرف نحو:" **كَمَثَلِ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ قَرِيبًا**" أو ظرف مكان منصرف أيضاً نحو: " **وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُم بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِّن دَارِهِمْ" الرعد31.**

إنّ هذه الكلمات في الأصل صفاتٌ، فلمّا حذف موصوفها صارت ظروفًا، وهذا ما نبّه عليه سيبويه حين قال: " وسألته عن قوله: زيد أسفل منك. فقال هذا ظرف كقوله عز وجل: " **وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ** "، كأنه قال: زيد في مكان أسفل من مكانك" (سيبويه1988م 289/3).

والظروف المبهمة لها أربعة أحوال، (ابن عقيل، 1980، 72/3–75) و(السامرائي، 2000م، 136/3)، هي:

أوّلًا– أن تضاف لفظًا ومعنى، وتُعرب في هذه الحالة، ولأوّل وجهان من الإعراب: الأوّل– ظرف زمان، نحو قوله تعالى: "**وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ**" (الأنعام: 94). وقوله: " **وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ**" (الأنعام: 110). الثاني: اسم مجرور بمن نحو قوله تعالى: "**لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ** ع(التوبة: 108)

يضاف (أوّل) إلى زمان كما في الأمثلة السالفة، ومثل: جاء أوّل النهار، أو مكان نحو: وقف أوّل الطريق، أو اسم ذات، نحو: جاء أوّل الضيوف أو الناس، وهو حين يضاف إلى اسم ذات لا يخرج عن الظرفيّة الزمانيّة؛ إذ معناه جاء في وقت أوّل مجيء الضيوف. وقد وجّهه بعضهم إلى الحال بتقدير جاء متقدّمًا على الضيوف، ولو جاز الحال في (أوّل) لتقدير (متقدما)، لجاز في (قبل وبعد) في قولهم: جاء قبل الضيوف أو بعد الضيوف؛ لجواز تقدير (متقدما ومتأخرًا) فيهما، ولكن لم يُوجّه (قبل وبعد) إلى غير الظرفيّة، إضافة إلى ذلك لا يمكن إعراب الكلمات على تقدير معناها دائمًا، فكثير من الحروف تقدر بأسماء أو أفعال مثل (من) التي تُقدّر بكلمة بعض، و(إلا) التي تُقدّر بـ (أستثني) فهل يجوز إعرابها إعراب الأسماء أو الأفعال لأنّها بمعناها؟!

جاء أوّل (الظرف) في القرآن مضافا لفظا ومعنى في كل المواضع، فقد أُضيف إلى كلمة (مرة) عشر مرات، وأُضيف إلى يوم في موضع واحد في التوبة، وإلى كلمة الحشر في قوله تعالى: " **هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ**" الحشر2.

ثانيًا– أن تقطع عن الإضافة، ولا ينوى لفظ المضاف إليه ولا معناه نحو: وصل أوّلًا. وفي هذه الحالة يعرب ظرفًا منصوبًا، ويكون نكرة، قال ابن مالك: **وَأَعْرَبُوا نَصْباً إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلاً وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا**.(ابن مالك، د.ت، 37). وحين يحذف المضاف إليه لفظًا، ولا ينوى معنى معيّن فهذا يعني أنّ الزمان مطلق؛ فقولهم: جئتك قبلًا يعني أنّ المجيء في زمان متقدّم مطلق، وليس زمانًا معيّنًا، وكذلك جئتك بعدًا، أي جئتك في زمان ما متأخر (الشاطبي2007م: 139/4)، فهو نكرة هنا لا تدل على زمان أو مكان معيّن، فقد قال ابن يعيش معلّقًا على قول: ابدأ بذا أوّلًا: إنّ المعنى ابدأ بذلك مقدّمًا ولم يتعرّض للتقدّم على ماذا(ابن يعيش2001م، 108/3–109). وثمّة فرق بين (قبلًا وأوّلًا)، فالعنصر الذي قبل الظرف (قبل) لا ينتمي إلى ما بعده، ففي قولهم: جاء زيد قبل الضيوف، لا يعدّ زيد من الضيوف. أمّا (أوّل) فإنّ ما قبله ينتمي إلى ما بعده، ففي قولهم: جاء زيد أوّل الضيوف، يكون زيد من الضيوف، وقد سبقهم في المجيء. ويتضح أكثر في (جاء قبل الليل) و(جاء أوّل الليل). وهذا يعني أنّ المجيء في (جئتك قبلًا) يكون قبل دخول وقت المضاف إليه، وإن كان المضاف إليه مفرّدا، نحو: جئتك قبل زيد؛ لأنّ التقدير جئتك قبل وقت مجيء زيد. أمّا المجيء في (جئتك أوّلًا) فيكون ضمن وقت المضاف إليه، لكنّ الفاعل هو الأسبق من بقيّة العناصر في المجيء (درويش1995م، 176).

ويجوز في هذه الحالة تنوينُها بالفتح كما سبق، وكقول الشاعر: **فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وكُنْتُ قَبْلًا... أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الحَمِيمِ.**

وقد اختلف في قائله، وبالكسر أيضاً نحو قراءة من قرأ: " **لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدٍ" الروم4.** وكأنّ هذا التنوين جاء ليعوّض

المضاف إليه المحذوف، ولعلّ في هذا التعويض إشعارًا للقارئ أنّ المضاف إليه محذوف (الصيداوي1999م، 225).

وقياسًا على قبل وبعد يمكن تنوين (أوّل) بالفتح والكسر، وهو وجه شاذّ(العوتبي1999م: 94/2)، ومنع ذلك الحريري، فقال: "يقولون: ابدأ به أوّلًا، والصواب أن يقال: ابدأ به أوّلُ بالضمّ" الحريري1998م، 149) ولكنّ الذي يظهر من الأمثلة في (أوّل) أنّ تنوينها ليس شاذًا أو ممنوعًا لتكراره في الترتيب خاصةً حالةَ النَصْب، أمّا الجرّ فيكون حكمه حكم (قبل وبعد) لعدم ورود أمثلة على ذلك.

وقد يقع (أوّل) حالًا، وحينها يكون اسمًا لا وصفًا ولا ظرفًا؛ لعدم تقدّم المفضّل، وعدم لحاق من ومجرورها. ولا يكون حالًا إلا إذا دلّ على ترتيب وتعقيب، وليس مفردًا، نحو: ادخلوا أوّلًا فأوّلًا، ويمكن أن يكون معرفة: ادخلوا الأوّل فالأوّل، ولا تقع حالًا إذا جاءت (أوّلًا) وحدها دون العطف عليها، فالتركيب كلّه (أوّلًا فأوّلًا) دالّ على الحال، وهو إذا جاء على ذلك لا يُعرب ظرفًا، لأنّه لا يحمل معنى الظرفيّة، ولو قيل: ادخل أوّلًا لأصبح ظرفًا، ولا يُعرب حالًا، وقد سبق تفسير ذلك.

فإن قيل ماذا تصنّف (أوّلًا) في التركيب (أوّلًا فأوّلًا) هل هي وصف أم اسم أم ظرف؟ فالجواب أنها ظرف، ففي أصلها (ادخلوا أوّلًا) يكون ظرفًا، فلم ينو معنى المضاف إليه ولا لفظه، ولكن حين لحقه العطف وتكررت (أوّلًا) صار التركيب يشي بمعنى الحال، مثل كلمته فاه إلى فيّ، وبهذا تغيّر المعنى، فصار يدلّ على دخولهم مترتبين، ولم يدلّ على وقت دخولهم.

ثالثًا– أن يحذف المضاف إليه، وينوى لفظه، أي كأنّ المضاف إليه مذكور، وهذا قليل(السامرائي2000م، 173/3). فيعرب في هذه الحالة كما يعرب في الحالة الأولى، ولكن لا ينوّن مثل (قبل وبعد) والغايات كلّها، فإن نوّنت صار من ضمن الحالة السابقة(ابن عقيل، 1980، 72/3). مثال ذلك ما ذكره الفرّاء عن جواز ترك التنوين في قبل وبعد في قوله تعالى: **لله الأمر من قبل ومن بعد**" الروم 4، ونَقل عن الكسائي عن بعض أسد أنه يقرأ الآية بجرّ قبل بالكسرة، وبناء بعد على الضمّ (الفرّاء د.ت، 320/2)، وذكر العكبري أنه قرئ بالكسر فيهما شذوذا(العكبري د.ت، 1036/2)، ورد النحاس ما قاله الفرّاء(النحاس1421هـ، 179/3). ومن الأمثلة على ذلك البيت الذي تردّد في هذا الباب، ولم ينسب لقائل معين:

وَمنْ قَبْلِ نَادى كلُّ مولى قرابة .. .فما عَطَفتْ يَوْماً عَليهِ العَوَاطفُ.

وقد ذكر العوتبي أنّ من أخذ بهذه اللغة قال: أما بعدَ" (العوتبي1999م، 94/2).

أمّا (أوّل) فما حكاه الفارسي: "ابدأ بذا من أوّلِ" بالجرّ من غير تنوين على ثبوت لفظ المضاف إليه، ورويت بالنَصْب على المنع من الصرف، ورويت بالضمّ على نيّة الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه(ابن مالك، 1990م، 248/3).

وقد يُحمل عليها قول العرب: مذ عامٌ أوّلَ، وهو قليل، فقد قال سيبويه" جعلوه ظرفًا في هذا الموضع، فكأنه قال: مذ عامٌ قبل عامك (سيبويه1988، 289/3) ويمكن أن يكون نُصِب على الظرف ولم ينوّن لأنّه ممنوع من الصرف. ولو أنه لم ينوّن لعلّة المنع لأصبح في معنى ما نوي لفظه دون معناه. ووجّه الأستراباذي ذلك توجيها آخر، إذ قال:" لا يبعد أن يقال إنه جرّ صفة المرفوع على توهّم الجرّ في الموصوف؛ لأنّ ما بعد مذ قد يجرّ(الأستراباذي1395هـ، 462/3).

وجملة القول في هذه الحالة أنها لا تصح إلا إذا حُدد المضاف إليه بلفظ معين قامت عليه القرينة، فجاز حذفه وأُبقي المضاف على حاله كأنّه مذكور(السامرائي، 2000م، 142/3).

رابعًا– أن يحذف المضاف إليه، وينوى معناه (المبرّد1963م، 174/2–175) و(الأزهري2000م، 51/2)، وهذا معنى قول ابن مالك(ابن مالك، د.، 37): **واضمُم بناءً غَيْرَا ان عَدِمْتَ ما له أُضِيفَ ناويًا ما عُدِمَا**

قبلُ كغَيْرُ بعدُ حَسْبُ أوّلُ ودُونُ والجهاتُ أيضاً وعَلُ

وهذه الحالة الوحيدة التي يبنى فيها؛ لافتقارها إلى المنويّ كافتقار الحرف لما بعده، فالإضافة مرادة، وكأنّ المضاف إليه جزءٌ من الكلمة، فصار آخر المضاف، وهو (أوّل) كوسط الكلمة، والمضاف إليه كآخر الكلمة، فلما حُذف آخرها بُني أوّل؛ لأنّ وسط الكلمة لا يكون إلا مبنيًّا (الحريري1998م، 150). وبنيت أوّل على الضمّ للدلالة على سقوط المضاف إليه، فإن نوى المتكلّم إظهاره أو أظهره أعرب (الفرّاء د.ت، 319/2– 320). ورأى ابن السراج أنّ سبب بنائها على الضمّ مخالفة حالاتها الإعرابيّة التي تكون فيها نكرة أو معرفة إضافة(ابن السراج، د.ت، 142/2) ووافقه السامرائي في ذلك(السامرائي2000م، 137/3). وذكر الأنباري كلامًا نقله عن الفرّاء، فقال: "إنما اختاروا لها الضمّ لتضمنها معنيين: معناها في نفسها، ومعنى المحذوف بعدها، فقويت، فحملت أثقل الحركات" (الأنباري، 1992م، 349/2). وذكر رأيًا آخر نسبه لهشام، أغلب الظنّ أنه هشام الضرير، يقول فيه: إنّ الضمّة اختيرت كراهة الكسر، فيشبه المضاف إلى المتكلم، وكراهة الفتح، فيشبه الممنوع من الصرف، فلم يبق إلا النَصْب (الأنباري، 1992م، 349/2).

وسمّي هذا النوع من الظروف الغايات(سيبويه1988، 286/3)، وسمّيت أيضاً الظروف المقطوعة عن الإضافة، والمسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة: قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأوّل ومن عل ومن علو، ولا يقاس

عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر، وغير ذلك (الأستراباذي1395هـ، 167/3). وكان سيبويه قد أدخل (حيث وقط ومنذ) في هذا النوع (سيبويه1988، 287/3)، وسمّاها فاضل السامرائي الظروف المعرّفة بالقصد أو الظروف المقصودة، ويُقصد بها الظروف معلومة الزمان أو المكان دون معرّف لفظي، وإنّما هي معرّفة بمعرّف معنويّ(السامرائي، 2000م، 137/3). وكان المبرّد قد أشار إلى أنّ الغايات معرّفة بغير إضافة، ووجود الضمّة على آخرها دليل تحولها من النكرة أو الإضافة اللفظيّة إلى معرفة بمضاف إليه معنوي (المبرّد1963م، 174/2–175). وقد أعاد النحاة جملة "حذف المضاف ونوي معناه (ابن يعيش، 2001م، 112/3)، و(الأزهري، 2000م، 721/1)، ولكن دون توضيح لذلك، فحاول الصّبان بيان ذلك، فعدّ معنى نيّة المضاف إليه ملاحظة معناه ومسماه، معبرًا عن ذلك بأي عبارة وأي لفظ، فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه(الصبان1997م، 404/2). وذهب السامرائي إلى عدم وجود مضاف إليه محذوف أصلًا، وإنّما هو ظرف معرّف بالقصد، أي أنّه معلوم للمتكلّم أو المخاطب، وقد شبهها بنداء النكرة المقصودة و(علُ)، (السامرائي، 2000م، 139/3– 141). إنّ محاولة تقدير المضاف إليه في الغايات تفسد المعنى؛ ففي قوله تعالى: " **آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ**" يونس91، لا يستقيم أن يقدّر المضاف إليه فيكون (عصيت قبل ذلك)، لأنّه يفهم أنّ عصيان فرعون كان قبل غرقه مدة معينة، ولا يقطع بأنّ العصيان كان على وجه الدوام، أمّا بناؤه على الضمّ فقد أفاد أنّ فرعون قد عصى الله في جميع الأزمنة التي عاشها دون انقطاع(حمزة2014م، 137)، فالقطع عن الإضافة أقصى الاحتماليّة الموجودة في الإضافة أو في تقديرها.

ولم يرد في القرآن من الظروف المعرّفة بالقصد إلا (قبل وبعد)، وترد مسبوقة بمن الجارّة وغير مسبوقة بها(حمزة2014م، 136)، أمّا (أوّل) فلم يرد في القرآن الكريم، ومن الأمثلة التي دارت في كتب النحو قول الشاعر:

لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنّي لأَوْجَلُ... على أيّنا تَغْدُو المَنِيَّةُ أوّلُ (معن بن أوس، 39)

وقد يُقدّر المضاف إليه ويمكن تقدير (من والمجرور) فيكون (أوّل من غيره)(ابن جنّي، د.ت، 365/2)، فإن لم يكن المضاف إليه منويّا أعرب كما مرّ في الحالة الثانية. ويكون حذف (من ومجرورها) بعد (أوّل) كحكم المضاف إليه، فيبنى على الضمّ في محل نَصْب مفعول فيه نحو قولهم: " أبدأ به أوّلُ، وأبدأ بها أوّلُ على تقدير حذف من ومجرورها، والحذف فيه جائز جيد، ولكن إن أُظهر (من والمجرور) في مثل أبدأ به أوّلَ من كذا لم يجز إلا النَصْب على الظرفيّة(سيبويه1988، 288/3).

ووردت الظروف المعرّفة بالقصد بتنوين الضمّ، وتكون مبنيّة(أبو حيان الأندلسي1998م، 1817/4)، وتأتي لضرورة الشعر كما في قول الشاعر: **هَتَكْتُ بِـهِ بيوتَ بَنـي طريفٍ ... عَلَى ما كَانَ قبلٌ من عِتابِ.**

وكقول الآخر: **ونحنُ قَتَلْنَا الأُسْدَ أُسْدَ شَنُوءَة... فما شَرِبُوا بعدٌ على لَذَّةٍ خَمْرَا**

إذن تفيد هذه الظروف إذا أُضيفت لفظًا ومعنى الحصر في لفظ المضاف إليه، فقولك: قرأت كتاب سيبويه قبلك أو قرأت كتاب سيبويه أوّل العام، تحدد وقت القراءة بأنها قبل قراءة السامع، وفي أوّل العام. وإذا كانت نكرة لم ينو المضاف إليه لا لفظًا ولا معنى دلّ على العموم والإطلاق، فقولك: قرأت كتاب سيبويه قبلًا أو قرأت كتاب سيبويه أوّلًا دلّ على أنّ القراءة حدثت في زمن غير معلوم، وأنّ القراءة كانت مقدَّمة، ولكن غير معروف على أي شيء تقدّمت. وإذا كانت مقطوعة على نيّة ثبوت اللفظ فإنّ ذلك قليل، ولا يصحّ إلا إذا قُصد لفظ معيّن دلّت القرينة عليه، فهي تدلّ على ما يدلّ عليه المضاف المذكور، إلا إنه حذف في هذا الموضع، لغرض من أغراض الحذف حسب السياق، كالتحقير أو الاختصار أو التعمية أو غير ذلك، فقولك: قرأت كتاب سيبويه قبلَ، أو قرأت كتاب سيبويه أوّلَ، دلّ على أن المضاف إليه معلوم ووقت القراءة معلوم، لكن لم يذكر المضاف إليه عمدًا، ولعلّ هذه الحالة لم ترد إلا في الشعر للضرورة. وإذا كانت مقطوعة عن الإضافة معرفة بالقصد تحدد الزمان للمخاطب أو للمتكلم، فقولك: قرأت كتاب سيبويه قبلُ، أو قرأت كتاب سيبويه أوّلُ، دلّ على أنّ المتكلم يقصد وقتا معينًا لكنّه أخفاه عن السامع، وأنّه قرأه في أوّل وقت معين، وأخفاه عن السامع(السامرائي، 2000م، 141/3–142) (حمزة2014م، 159–160).

وتجدر الإشارة إلى أنّ أوّل في بعض المواضع تحتمل أن تكون ظرفًا وصفة في الموضع الواحد، كما في قول الشاعر:

يَا لَيْتَها كَانَتْ لأَهْلي إِبِلًا أَو هُزِلَتْ فِي جَدْبِ عامٍ أَوَّلًا.

هذا البيت من شواهد سيبويه، ولا يعرف قائله.

وقد أشار سيبويه إلى ذلك (سيبويه1988م، 289/3) و(الفارسي1990م، 103/3)، وقد حملوه على قوله تعالى:" **وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ** ۚ" الأنفال42، على تقدير (عامٍ كائنٍ في زمان أوّل) كما قدّر (في مكان أسفل)، ومن نوّن فإنما حمله على النكرة(ابن منظور، 1404هـ، وأل). ولكن في (أسفل) الوارد في الآية لا تعرب إلا ظرفًا، فهي إما ظرف مكان أو صفة حذف موصوفها (مكان) فحلّت محلّه، فأخذت موقعه الإعرابي. أمّا في عام أوّلًا، فقد تكون صفة مجرورة ونوّنت حملًا على النكرة، أو للضرورة الشعريّة، وكان حقّها

أن تصرف، أو أنّها ظرف بتقدير (من عام جدب وقع عاما أوّل)، فحذف المضاف وحل (أوّل) مكانه فأخذ إعرابه، وهو منصوب قُطع عن الإضافة، فهو نكرة لم ينو لفظه ولا معناه، وكأنّ المعنى أن الجدب قد حصل في عام متقدم غير معلوم.

ومن الأمثلة التي تحتمل الظرفيّة والصفة أيضاً قولهم: "ما لقيته مذ عامٌ أوّلَ" بالفتح، فقد أجاز فيها الأستراباذي أن تكون صفة مجرورة على التوهم (الأستراباذي 461/3). أمّا سيبويه فعدّه ظرفًا، وقد سبق ذكر ذلك.

الاستعمال الثاني لأوّل: اسم يحمل معنى التفضيل، لتضمنّه معنى التفضيل وإن لم يأخذ أحكام اسم التفضيل، فقد اختلف عن اسم التفضيل في عدة اعتبارات جعلته يُصرف ويخرج من باب التفضيل حكمًا لا معنًى: الاعتبار الأوّل: لم يسبقه الموصوف أو المفضّل. الاعتبار الثاني: عدم لحاق من ومجرورها به أو تقديرهما. الاعتبار الثالث: (أوّلًا) يمكن أن يوصَف وهو نكرة، فتكون: ما تركت له أوّلًا معروفًا. فإن قيل: إن اسم التفضيل يمكن أن يوصَف، قيل: لا يوصف إلا إذا أُضيف، أما إذا كان نكرة لم يجز وصفُه. الاعتبار الرابع: اختلف في الوزن؛ إذ لا يوجد اسم تفضيل فاؤه وعينه من جنس واحد، أي لا يوجد اسم تفضيل مشدّد ما بعد الهمزة.

ومما يدلّ على اسميّته أنّه صُرف، وقد جعله سيبويه بمنزلة (أفكل)، فقال: "وقد جعلوه اسمًا بمنزلة أفكل، وذلك قول العرب: ما تركت له أوّلًا ولا آخرًا، وأنا أوّل منه، ولم يقل رجل أوّلُ منه" (سيبويه1988: 288/3). والأسماء على وزن أفعل نحو أفكل وأزمل وأيدع لا تنصرّف في المعرفة لثقلها، وتنصرف في نكرة لبعدها عن الأفعال(سيبويه1988: 194/3). وقد مرّ أنّ سيبويه يجعل (أوّل) صفة حين يأتي في موقع النعت، فإن جاء في مواقع الإعراب الأخرى جعله اسمًا، ولم يتحدث عن صرفه أو منعه من الصرف. والحقّ أنه لا يمكن جعله بمنزلة أفكل إلا من ناحية صرفه، فثمّة فرق بين أفكل وأوّل؛ فأفكل يُوصف ولا يأتي صفة ليس كأوّل، فحين يكون (أوّل) مصروفًا يمكن تقديره صفة، ويمكن تقديره موصوفًا. ففي قولهم: "ما تركت له أوّلًا ولا آخرًا" يمكن تقديره صفة: قسمًا أو جزءًا أوّلًا، ويمكن تقديره موصوفًا: أوّلًا معروفًا. إضافة إلى ذلك (أفكل وأصبع) لم يرد منه مؤنث كما ورد أولى من أوّل. ولكن لاجتماع الشرطين المذكورين سابقًا صار كالاسم فصُرف.

وإنّ (أوّل) "إن جُرّد عن الوصفيّة جرى مجرى أفكل فيصير مصروفًا؛ لأنّه لم يكن فيه إلا وزن الفعل (ابن مالك 1990م، 162/3)، وقد أشير سابقًا في هذا البحث إلى أنّ التجرّد عن الوصفيّة يعني غياب المفضّل (الموصوف أو المبتدأ أو ما أصله مبتدأ). وأُضيف إلى التجرّد من الوصفيّة عدم لحاق من ومجرورها به، وعدم إضافته. وهذه الشروط لا يمكن أن تختفي مجتمعة مع اسم التفضيل؛ فبهذا اختلف (أوّل) عن غيره من اسم التفضيل، إذ لا يمكن أن يأتيَ اسم تفضيل في جملة على غرار " ما تركت له أوّلًا ولا آخرًا"، فلا يمكن أن يقال: (ما تركت أفضل) أو (ما عرفت أفضل) أو (سمعت أحسن) أو (قابلت أطول) دون (من ومجرورها) أو ذكر المفضّل قبلها أو إضافتها. أمّا في (أوّل) فقد جاز. وقد يكون السبب في مجيء (أوّل) خاليًا من تلك الشروط أنّه لم يُنزع من فعل مستعمل ولا اسم مستعمل كأحنك فاختفى منه معنى الوصفيّة إن لم يُسبق بموصوف أو يُتبع بمن التفضيل ظاهرةً، فوجود من بعد (أوّل) علامةٌ دالّة على خروجه من دائرة الاسم الصريح(الأستراباذي، 461/3) و(درويش1995م، 174). ولكنها وحدها لا تكفي، بل يجب اقترانها بعدم وجود المفضّل.

ولم يرد شواهد كثيرة على مجيء (أوّل) اسم تفضيل انعدمت الوصفيّة منه، واقترب من الاسم الخالص، حتى إنّ الحريري قصر مجيء (أوّل) مصروفًا على ذلك المثال فقط(الحريري1998م، 150). وفي المثال المتكرر "ما تركت له أوّلًا ولا آخرًا" لا يمكن تقدير (من) بعده، فهو بمنزلة "ما رأيت له قديمًا ولا حديثًا" (السيرافي 2008: 56/4). ومثله: أفْكَل وأَصْبَع (السيوطي1998م: 9/2) وذكر أبو حيان أنّه يؤنث بالتاء، فيقال (أوّلة) كما قيل (آخرة) (أبو حيّان الأندلسي، 1998م، 2333/5). وقد يكون مردّ تأنيثه بالتاء ابتعاده عن الوصف ودنوّه من الاسم. علما أنهم قالوا إن تأنيث أوّل على أوّلة من كلام العوام.

أو قد يكون من الصّفات التي أشبهت الاسم؛ إذ لا يكاد يذكر الموصوف معها نحو: الأبرق والأبطح. وعلى أيّة حال فأوّل إن كان اسما كأفكل أو صفة شبيهة بالاسم كأبرق وأبطح فهو مصروف، إلا إذا سمّي به فإنه يمنع من الصرف للعلميّة ووزن الفعل. وإذا كان (أوّل) اسما فإنّه لا يقطع عن الإضافة؛ لأنّ ذلك خاص بأوّل الظرف.

هل يجوز إضافة (أوّل) إلى (عام أو أمس)؟

انقسم أهل اللغة في جواز إضافة (أوّل) إلى عام، فمنهم من أجاز ومنهم من منع. أمّا فريق المجيزين فيقف على رأسهم ثعلب، لكنّه لم يبيّن سبب الجواز(ثعلب، 318)، في حين نسب صاحب تهذيب اللغة ذلك إلى أبي زيد الخطاب، وعدّه من باب إضافة الشيء إلى نعته، كقولك: أتيت مسجد الجامع(الأزهري الهروي، 2001م، أوّل)، ثمّ يأتي ابن سيده ليروي عن ابن الأعرابي واللحياني ورود ذلك عن العرب، فحكوا: لقيته عامَ الأوّلِ، وأتيتك عامَ الأوّلِ، ومضى عامُ الأوّلِ، وعلّة الجواز عنده إضافة الشيء إلى نفسه(ابن سيده2000م،

401/10)، ووضّح اللخمي ذلك التفسير حين قدّر الموصوف بكلمة الزمن أو الحين، فيكون: عام الزمن الأوّل أو الحين الأوّل، ومثل ذلك مسجد الجامع وصلاة الأولى، والتقدير مسجد اليوم الجامع، وصلاة الساعة الأولى(ابن هشام اللخمي1988م، 264). ولكن إذا سُلّم بذلك التقدير فإنّ المعنى لا يقُصد به العام السابق لهذا العام. ووافق مجمع اللغة في القاهرة على الاستعمال (أمس الأوّلِ)(مجمع اللغة العربيّة في القاهرة1989م، 155)، وقد استندوا في تسويغ ذلك على أمرين، الأوّل: الشيوع والقبول عند المعاصرين من المتكلّمين بالعربيّة، والثاني: دراسة مدلول أوّل وأمس، إذ إنّ من معاني (أوّل) سابق، فتكون بمعنى سابق أمس، على حذف موصوف كما مرّ عند القدماء، أي اليوم الذي يسبق أمس، كما قاسوا وصف أمس بالأوّل على ما أجازه سيبويه في جواز وصف أمس بالأحدث(سيبويه1988م، 183/2). إنّ هذه المسوّغات تحتاج إلى نظر؛ أمّا مسوّغ الشيوع والقبول لدى المعاصرين فهذا غير مقبول؛ لأن المعاصرين يشيع بينهم رفع المفعول ونَصْب الفاعل ويستسيغون ذلك، فكيف يكون قبولهم لاستعمالٍ ما حجّةً لإجازته. وأمّا أنّ (أوّل) بمعنى سابق فهذا صحيح، ولكن كيف صارت الصفة(أوّل) مضافًا إليه، وقياسهم على (لقيته أمس الأحدث) لا يصح؛ لأنّ الأحدث صفة أمس منصوبة، وهي في الأوّل مجرورة على الإضافة، فليس مقبولًا هذا التسويغ إلا على حذف الموصوف (زمن أو حين)، وهذا التقدير يغيّر المعنى.

وأمّا فريق المانعين فأوّلهم ابن السكّيت الذي منع (عامَ الأوّلِ) دون تفصيل(ابن السكيت2002م، 219)، والذي فصّل في بيان منعه هو ابن درستويه شارح الفصيح، فقد عدّه خطأ في القياس؛ لأن الأوّل صفة العام، فأُضيف الموصوف إلى صفته، وهذا لا يجوز، فلا يقال (هذا ثوب الجيد)، إلا أن تكون الصفة المضاف إليها صفة لاسم مضمر غير العام، كأن تريد فعل ذلك عام الحديث الأوّل أو عام الخصب الأوّل، وهو مع ذلك رديء؛ لأنّ الموصوف لم يتقدّم ذكره، ولا يجوز أن يكون الأوّل صفة لعام؛ لأنّ (عام) نكرة والأوّل معرفة، ولا توصف النكرة بالمعرفة(ابن درستويه، 1998م، 488). ويزيد من رداءة ذلك أنّ تقدير الزمن الأوّل لا يفيد المعنى الذي يذهبون إليه، وهو العام السابق لعامهم. ويذكر محمد النجار أنه لم يقف على هذا الاستعمال في ما وقف عليه، وبيّن أنّ الاستعمال الفصيح لقولهم: (أمس الأوّل) هو زرتك أوّلَ من أمس(النجار، 1986م، 141–142)، أمّا تركيب (أوّل أمس) فهذا وارد ومعناه غداة يوم أمس(العوتبي1999م، 161/2). وليس معناه اليوم الذي قبل هذا اليوم كما يريد العامّة.

وإذا كان ثمّة استعمال فصيح جائز فما هو الداعي لاستعمال ما هو قليل ضعيف يحتاج إلى تأويل لتصحيحه؟ وإن قيل: هو وارد عن العرب فإن حفظه وعدم القياس عليه أولى، علما أنّ وروده لم يكن في شعر أو نثر، بل حُكي عن العرب، وهذا يزيد من وهن هذا الاستعمال.

هل (أوّل) عدد ترتيبي

وذكر ابن يعيش أنّ أصول الأعداد اثنتا عشرة لفظة، هي: الواحد إلى العشرة، والمائة والألف، وما عداها متشعب منها(ابن يعيش2001م، 3/4)، والأعداد الترتيبيّة تشمل اسم الفاعل المشتق من أسماء الأعداد من اثنين إلى عشرة (ابن يعيش2001م، 28/4)، وأخرج ابن يعيش (أوّل) من الأعداد الترتيبيّة، وما كان ذِكرُه مع الأعداد الترتيبيّة إلا لأنّه صفة كما يكون (ثان وثالث)(ابن يعيش2001م، 28/4). واتفق معه مصطفى النحاس، لكنّه ذكر أنّ (أوّلًا) كثر استعماله مع الأعداد الترتيبيّة حتى حلّ محلّ الواحد، فغلبت عليه الاسميّة، فصرف، ولو كان صفة لصرف للوصفيّة ووزن الفعل(النحاس1979م، 35). وهناك من ذهب إلى أنّه عدد ترتيبي(الحسني2011م، 206)، واتّفق عايد عبدالله مع ذلك، ورأى أنّ المعنى الأصلي لأوّل هو أوّل الأعداد الترتيبيّة(عبدالله2012، 53).

ولا يمكن أن يكون (أوّل) من الأعداد الترتيبيّة وإن كان يذكر في الترتيب، وذلك لعدّة أسباب، هي: السبب الأوّل: أنّ كلمة أوّل ليست من أسماء الأعداد. السبب الثاني: أنّ العدد الترتيبي يكون على وزن فاعل من العدد نحو ثانٍ وثالث... وعاشر، وأوّل ليس على هذا الوزن، ولم يقل أحد إنه على وزن فاعل. السبب الثالث: أنّ حكمه ليس حكم العدد الترتيبي بل يأخذ أحكام اسم التفضيل فيقال هذا أوّل وهذه أوّل، ولا يكون ذلك مع الأعداد الترتيبيّة فلا يقال هذا ثانية أو ثالثة بل تجب المطابقة. السبب الرابع: يعمل العدد الترتيبي عمل الفعل في نحو ثاني اثنين وثالث ثلاثة، إذ يجوز إعراب الجزء الثاني (اثنين وثلاثة) مضافًا إليه، ويجوز إعرابه مفعولًا به إذا نوّن الجزء الأوّل، واشترطوا لذلك أن يُسبق باستفهام نحو: هل كان فلان ثانيًا اثنين قادا الجيش (ابن يعيش2001م، 4/ 3) (حسن، 4/ 556). وكان ابن مالك قد أجاز نَصْب ما بعد ثانٍ فقط؛ لأن العرب تقول: ثنيّت الرجلين، ولا تقول ثلّثت الرجال(ابن مالك1990م، 421/2)، ولا يعمل أوّلًا عمل الفعل.

ولكن ما سرّ إحلال (أوّلًا) مكان واحدًا؟ إنّ (أوّلًا) تدلّ على بدء الشيء، وهذا مناسب لذكر أشياء متعددة على عكس (واحد)، فواحد لا يوحي بتتابع عناصر بعده، فواحد اسم لمفتتح الأعداد وليس صفة، وهو لا يفيد احتماليّة مجيء غيره بعده. أمّا استخدام (أوّلًا) في

العدّ فإنّه يشي باحتماليّة مجيء عناصر بعده كما مرّ في بداية هذا البحث. يضاف إلى ذلك أنّ كلمة (واحد) وزنها فاعل، وهي الكلمة الوحيدة من بين أسماء الأعداد على هذا الوزن، والعدد الترتيبي يصاغ على وزن فاعل، فقد يكونون استعاضوا عن ذكره بأوّل لعدم التفريق بين اسم العدد (واحد) والعدد الترتيبي منه(واحد)، في حين اختلفت باقي أسماء الأعداد عن العدد الترتيبي المصاغ منها، فاثنين صيغ منها ثانٍ، وثلاثة صيغ منها ثالث، وهكذا.

وقد اختلف المعربون في إعراب العدد الترتيبي، فمنهم من أعربه مفعولًا به على تقدير أذكر في أوّل الأمر، والأولى أن يكون ظرفًا لا مفعولًا به، فقولهم: أقسامُ الكلِم ثلاثة: أوّلًا الاسم، ثانيًا الفعل، ثالثًا الحرف لا يمكن أن تكون أوّلًا مفعول لفعل محذوف تقديره أذكر أو أقول؛ لأنّ المذكور أو المقول هو (الاسم والفعل والحرف) وليس الأعداد الترتيبيّة، ولا يوجّه على البدليّة؛ لأنّه لا يستقيم المعنى إذا استُغني عن المبدل منه، وهو العدد (أوّلًا)، فالمراد ذكر الترتيب. ومنهم من نَصَبه على نزع الخافض على تقدير أبدأ بأوّل(عمر 1994م، 577). ولو قُدّر أذكر لما جاز لأنّ (ذكر) لا يتعدى بالباء، ولعلّ النَصْب على الخافض يعتمد على المسموع عن العرب كثيرًا. وأُشير في هذا البحث سابقًا إلى من أعربه حالًا، ورُجّح عليه وجه الظرفيّة الزمانيّة، فالمعنى أذكر أو أقول أوّل الأمر الاسم ثمّ الفعل ثمّ الحرف، وتقدير متقدمًا لتبرير وجه الحال يصلح مع (قبل)، ولم تكن حالًا، ولا يجوز اعتماد الإعراب على تقدير معنى معين؛ لأنّ بعض الحروف تُقدّر بأسماء وأفعال، فهل يجوز إعرابها إعراب الأسماء والأفعال.

الخاتمة

يمكن إجمال ما توصلت إليه الدراسة بما يأتي:

أوّلًا: كان الخلاف واسعًا في وزن (أوّل)، وفي الفعل المنزوع منه، فقد قيل وزنه أفعل، وقيل فوعل، وذهب بعضهم إلى حدوث قلب مكاني فيه، فصار (أعفل)، وذُكِرتْ أوزانٌ أخر لا يُلتفت إليها. وأمّا الفعل المأخوذ منه، فقد رأى جمهور النحاة واللغويين أنّه ليس له فعل مستعمل، فهو مأخوذ من (وول)، ورده قسمٌ إلى (وأل)، وآخرون إلى (أوَل). وأرجح الآراء رأي الجمهور؛ فأوّل ممنوع من الصرف، وهذا لا يكون لوزن فوعل وغيرها من الأوزان التي اقتُرحت، ومؤنثه (أولى) دليلٌ على أنه أفعل، وأيضاً جواز جمعه جمع تذكير، وجمعه على أفاعل، يزاد على كلّ ذلك أنّه أقلّ الآراء تكلّفا، ولا يتعارض مع قواعد الصرف وضوابطه التي أقرها النحاة.

ثانيًا: يتعدّد استعمال (أوّل)، فيأتي وصفًا (اسم تفضيل)، فيمنع من الصرف، وله أحكام اسم التفضيل وأحواله. ويأتي اسما إذا فقد الوصفيّة بعدم ذكر الموصوف أو المفضّل، وعدم لحاق (من ومجرورها) به، وهو في القسمين الأوّلين لا تشمّ فيه رائحة الظرفيّة، فإن حمل معنى الظرفيّة أصبح من الغايات، وحينها يأخذ أحكام الغايات، فيضاف ويُقطع. إلا إنّ بعض الأمثلة حمل (أوّل) فيها معنى الوصفيّة والظرفيّة، وقد بُيّنت في موضعها.

ثالثًا: تفيد الغايات إذا أُضيفت لفظًا ومعنًى الحصرَ في لفظ المضاف إليه، وإذا كانت نكرة لم ينو المضاف إليه لا لفظًا ولا معنى دلّ على العموم والإطلاق، وإذا كانت مقطوعة على نيّة ثبوت اللفظ فإنّ ذلك قليل، ويجب أن تدلّ القرينة على لفظ المضاف إليه، فهي تدلّ على ما يدلّ عليه المضاف المذكور، إلا إنه حذف في هذا الموضع، لغرض من أغراض الحذف حسب السياق، وإذا كانت مقطوعة عن الإضافة معرفة بالقصد تحدّد الزمان للمخاطب أو للمتكلّم.

رابعًا: لا يعرب (أوّلًا) حالًا إلا إذا زال منه معنى الظرفيّة تمامًا، حينها يصبح اسمًا مؤولًا بمشتق تقديره (سابقا أو متقدّما)، ولا يجوز تقدير ذلك حين يحوي معنى الظرفيّة، لأنّه يشبه (قبل)، ولا يجوز في قبل إعرابه حالًا، وإن كان يمكن تقدير المشتق كما قُدّر في (أوّلًا).

خامسًا: إضافة أوّل إلى عام أو أمس وجه ضعيف، ومن أجاز ذلك اعتمد على ما حُكيَ عن بعضهم: لقيته عامَ الأوّلِ، وقدّروا حذف موصوف (حين أو زمن)، وعلى شيوع هذا الاستعمال على ألسنة العامّة، ثمّ قاسوه على جواز وصف الأمس كما في قولهم: (لقيته أمس الأحدث)، وهو قياس لا يصحّ؛ لأنّه يختلف عن تركيب (عام الأوّلِ)، فهذا تركيب إضافة، ولا يجوز إضافة الموصوف إلى صفته، ولا وجه لهذا إلا بحذف موصوف آخر، لكنّ المعنى على تقدير ذلك الموصوف يغير المعنى المراد، وهو العام الذي يسبق العام الحالي.

سادسًا: لا يعدّ (أوّل) عددا ترتيبيا؛ فأول ليس من أسماء العدد، ووزنه مختلف عن وزن العدد الترتيبي، وحكمه حكم اسم التفضيل لا حكم العدد الترتيبي.

قائمة المصادر والمراجع

الأزهري خ 1421هـ2000م شرح التصريح على التوضيح ط1 دار الكتب العلمية بيروت لبنان
ثعلب أ د ت الفصيح تحقيق عاطف مدكور دار المعارف
الجنابي س 2016م مبنى الصيغة ومعناها في النص القرآني صيغة (أفعل) أنموذجا مجلة مركز دراسات الكوفة العدد43 ص113- 142
ابن جنّي ع 1390هـ1970م التصريف الملوكي تحقيق محمد سعيد النعساني وعلّق عليه أحمد الخان ومحيي الدين الجراح ط2 دار المعارف دمشق
ابن جني ع د ت الخصائص تحقيق محمد علي النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب المكتبة العلمية
الجوهري إ 1998م الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية تحقيق شهاب الدين أبو عمرو دار الفكر بيروت
الحريري ق 1418هـ1998م درة الغواص في أوهام الخواص تحقيق عرفات مطرجي ط1 مؤسسة الكتب الثقافية بيروت
الحسني م 2011م نحو إتقان الكتابة العلمية باللغة العربية ط2 مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق سوريا
حمزة ص 2014م الظروف المبنية المعرفة بالقصد وأعاريبها في القرآن الكريم دراسة دلالية تحليلية مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية مج9 ع1ص130-166
ابن حنبل أ د ت المسند تحقيق أحمد شاكر وحمزة الزين دار الحديث القاهرة
أبو حيان الأندلسي م 1998م1418هـ ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق رجب عثمان محمد ط1مكتبة الخانجي القاهرة
ابن درستويه ع 1419هـ 1998م تصحيح الفصيح وشرحه تحقيق محمد بدوي المختون المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة
درويش م 1415هـ إعراب القرآن وبيانه ط4 دار الإرشاد للشؤون الجامعية حمص سوريا
درويش م 1995م اسم التفضيل بين النظرية والواقع ر ما الجامعة الأردنية
ابن دريد م 1987م جمهرة اللغة ط1 دار العلم للملايين بيروت
الرضي الأستراباذي م1395هـ 1975م شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب تحقيق وسف حسن عمر جامعة قار يونس ليبيا
الرضي الأستراباذي م 1975م شرح شافية ابن الحاجب تحقيق محمد نور الحسن وآخرون ط1 دار الكتب العلمية بيروت
الزجاج إ 1408هـ1988م معاني القرآن وإعرابه ط1 عالم الكتب بيروت
الزمخشري م 1407هـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ط3 دار الكتاب العربي بيروت
السامرائي ف 1420هـ2000م معاني النحو ط1 دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عمان الأردن
ابن السكيت ي 1423هـ2002م إصلاح المنطق تحقيق محمد مرعب ط1 دار إحياء التراث العربي
السمين الحلبي أ دت الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تحقيق أحمد الخراط دار القلم دمشق
سيبويه ع 1988م الكتاب تحقيق عبد السلام محمد هارونط3 مكتبة الخانجي القاهرة
ابن سيده ع 1421هـ2000م المحكم والمحيط الأعظم تحقيق عبدالحميد الهنداوي ط1 دار الكتب العلمية بيروت
السيرافي ح 2008م شرح كتاب سيبويه تحقيق أحمد مهدلي وعلي سيد علي ط1 دار الكتب العلمية بيروت
السيوطي ع 1418هـ1998م المزهر في علوم اللغة وأنواعها تحقيق فؤاد علي منصور ط1 دار الكتب العلمية بيروت
السيوطي ع 2000م همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق عبدالحميد هنداوي المكتبة التوفيقية مصر
الشاطبي أ 1428هـ2007م المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية تحقيق مجموعة من المحققين ط1 معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى مكّة المكرمة
شطناوي م 2007 منع صرف(أفعل من) بين علل المنع وتوالي الأمثال مجلة دراسات الجامعة الأردنية مج 34 ع1 ص46- 55
الصبّان م 1417هـ1997م حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ط1 دار الكتب العلمية بيروت
الصيداوي ي 1999م الكفافط1 دار الفكر بيروت دمشق
الطبري م 1420هـ2000م جامع البيان في تأويل القرآن تحقيق أحمد محمد شاكرط1 مؤسسة الرسالة
عبدالرحمن ع 1986م الأمثال العربية على صيغة أفعل التفضيل المجلة العربية للعلوم الإنسانية جامعة الكويت مجلس النشر العلمي مج6ع 2 ص40-86
عبدالله ع 2012 دلالات بعض ألفاظ العدد في القرآن مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية مج 11 ع2و 3
ابن عصفور ع 1996م الممتع الكبير في التصريف ط1 مكتبة لبنان
عضيمة م 1980م دراسات لأسلوب القرآن دار الحديث القاهرة
ابن عقيل ع 1400هـ 1980م شرح ابن عقيل تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ط20 دار التراث دار مصر للطباعة القاهرة
العكبري ع د ت التبيان في إعراب القرآن تحقيق على محمد البجاوي عيسى البابي الحلبي وشركاه
العكبري ع 1416هـ1995م اللباب في علل البناء والإعراب تحقيق عبدالإله النبهان ط1 دار الفكر دمشق

العكبري ع 1420هـ1999م إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي تحقيق عبدالحميد هنداوي ط1 مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة
علي ع ومحيي الدين ف صيغة أفعل التفضيل بين شروط النحاة وواقع اللغة دراسة في الأمثال العربية مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية مج6 عدد 1 السنة السادسة
عمر أ والنحاس م عبداللطيف م 1414هـ1994م النحو الأساسي ط4 دار السلاسل للطباعة والنشر الكويت
العوتبي س 1420هـ 1999م الإبانة في اللغة تحقيق عبدالكريم خليفة وأخرون ط1
الغلاييني م 1414هـ1993م جامع الدروس العربية ط28 المكتبة العصرية صيدا بيروت
الفارسي ح 1410هـ1990م التعليقة على كتاب سيبويه تحقيق عوض بن حمد القوزي ط1
الفارسي ح المسائل المشكلة قرأه وعلق عليه يحيى مراد ط1 منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان
الفراء ي د ت معاني القرآن تحقيق أحمد النجاتي وآخرون ط1 دار المصرية للتأليف مصر
الفيومي أ 1994م المصباح المنير في غريب الشرح الكبير المكتبة العلمية بيروت
ابن القطاع ع 1999 م أبنية الأسماء والأفعال والمصادر تحقيق أحمد محمد عبد الدايم دار الكتب والوثائق القومية القاهرة
الكجراتي م 1387هـ1967م مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار ط3 مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية
الكفوي أ 1419هـ1998م الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ط2 مؤسسة الرسالة بيروت
ابن مالك م د ت ألفية ابن مالك دار التعاون.
ابن مالك م 1410هـ1990م شرح تسهيل الفوائد تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ط1 هجر للطباعة والنشر والتوزيع
المبرد م 1963م المقتضب تحقيق محمد عبدالخالق عظيمة ط1 عالم الكتب بيروت
مجمع اللغة العربية في القاهرة 1989م القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من 1934 – 1987م الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية القاهرة.
ابن منظور م 1414هـ لسان العرب ط3 دار صادر بيروت
النجار م 1986م لغويّات وأخطاء لغوية شائعة دار الهداية للطباعة والنشر.
النحاس أ 1421هـ إعراب القرآن تحقيق عبدالمنعم خليل إبراهيم ط1 منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت
النحاس م 1399هـ1979م العدد في اللغة دراسة لغوية ونحوية، ط1 مكتبة الفلاح الكويت
ابن هشام ع 2004م شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد دار الطلائع للنشر والتوزيع
ابن هشام ع د ت أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك تحقيق يوسف الشيخ البقاعي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع
ابن هشام اللخمي م 1409هـ1988م شرح الفصيح تحقيق مهدي عبيد جاسم ط1
ابن يعيش ي 1422هـ2001م شرح المفصل للزمخشري تحقيق إميل يعقوب ط1 دار الكتب العلمية بيروت

References

Abdallah A. 2012 Dilalat Bad Alfaz Al-Adad Fi Al-Quran Majalat Alqadisiat Fi Al-Adab Wa Alolum Al-Tarbawiat Vol 11 No..2& 3.

Abd-Alrahmin E 1986 Al-Amthal Al-Arabiat Alaa Sighat Afaal Al-Tafdil Al-Majalat Al-Arabiat Lilolum Al-Insaniat Jamieat Kuwait Majlis Al-Nashr Al-Eilmii Vol.6 No. 2 pp 40-86.

Abu Hayyan Al-andalosi 1998 A.D 1418H Ertishaf Aldarb Min Lisan Al-Arab reviewed by Rajab othman Mohammad v.1 maktabat Alkhaniji Al-Qaherah.

Adimat M 1980 Dirasat Li Oslub Al-Quran Dar Al-Hadith Al-Qaherah.

Al-Akbari A. 1420H 1999 Ierab Ma Yushakil Min Alfaz Al-Hadith Al-Nubawii reviewed by Abd Al-Hamid Handawy V.1 Muasasat Al-Mukhtar Lilnashr Wa Altawzie Al-Qaherah.

Al-Akbari A. Al-Tabyan Fi Ierab Al-Quran reviewed by Alaa Mohammad Al-Bajawy Isaa Al-Babi Al-Halabii Wa Shurakah.

Al-Autabi S. 1420h 1999 Al-Ibanat Fi Al-Lughat reviewed by Abd Alkareem Khalifat Wa'akhrun V.1.

Al'azhari kh. 1421H 2000 Sharah Altasrih Alaa Altawdih v.1 Dar Alkutub Aleilmia Beirut Lebanon.

Al-Farisi H.1410H 1990 Al-Taeliqat Alaa Kitab Sebawayih reviewed by Awad Bin Hamad Al-Quzii V.1.

Al-Farsih Almasayil Al-Mushkilat Qara'ah Wa Alaq Alayh Yahya Murad V.1 Manshurat Mohammad Ali Baydun Dar Alkutub Al-Eilmiat Beirut Lebanon.

Al-Fayumi A. 1994 Al-Misbah Al-Munir Fi Ghareeb Al-Sharah Al-Kabir Al-Maktabat Al-Eilmiat Beirut.

Al-Fira Y Maeani Al-Quran reviewed by Ahmad Al-Nujatii Wakharoon V.1 Dar Al-Misriat Liltaalif Egypt.

Al-Ghalayini M. 1414h 1993 Jamie Al-Dorus Al-Earabiat V.28 Al-Maktabat Al-Asriat Sayda Beirut.

Alhariri K. 1418H 1998 Durrat Alghawas Fi Awham Alkhwas reviewed by Arafat Mutraji v.1 Muasasat Alkutub Althaqafiah Beirut.

Alhassani 2011 Nahw Itqan Alkitabah Aleilmiah bi Allughat Alarabiah v.2 Matboaat Majmae Allughah Alarabiah Damascus Syria.

ali a. wa muhyi al-deen f. sighat afaal al-tafdil bayna shurut al-nohat wa waqie al-lughat dirasat fi al-amthal al-arabiat majalat jamieat karkuk lildirasat alinsaniat vol.6 No. 1 al-sanat al-sadisa.

Aljawhri A. 1998 Alsehah Taj Allughah wa Sehah Alearabiat reviewed by Shihab Aldiyn 'Abu Eamrw Dar Alfikr Beirut.

Aljinabi S. 2016 Mabnaa Alsigha Wa Manaha Fi Alnasi Alquranii sighat (afal) unmudhajan Majalat Markaz Dirasat Alkawfa vol.,43 :113-142

Al-Kafawi A 1419h 1998 Al-Kliyat Mejm Fi Al-Mustalahat Walfuruq Allughawiat reviewed by Adnan Darweesh Wa Mohammad Al-Misri V.2 Muasasat Al-Risalat Beirut.

Al-Kajrati M. 1387h 1967 Majmae Bahhar Al-Anwar Fi Gharayeb Al-Tanzil Wa Latayif Al-Akhbar V.3 Mutbaeat Majlis Daerat Al-Maearif Al-Othmanyyia.

Al-Mubrid M 1963 Al-Muqtadib reviewed by Mohammad Abd Al-Khaliq Adhimat V.1 Alam Al-Kutub Beirut.

Al-Nahhas A. 1421h Ierab Al-Quran reviewed by Abd Almenem Khalil Ibrahim V.1 Manshurat Mohammad Ali Baydun Dar Al-Kutub Al-Eilmiat Beirut.

Al-Nahhas M. 1399h 1979 Al-Adad Fi Al-Lughat Dirasat Lighawiat Wa Nahwiat V.1 Maktabat Al-Fallah Kuwait.

Al-Najar M. 1986 Lghwyat Wa Akhta Lighawiat Shaeat Dar Al-Hidayat Liltabaeat Wa Alnashr.

Al-Ridhii Al-Estarabadi M 1395H 1975 Sharah Alradii alaa Alkafia Liaibn Alhajib reviewed by Wasaf Hasan Omar Jamieat Qar Yunis Lybia.

Al-Ridhii Al-Estarabadi M 1975 Sharah Shafiat ibn Al-Hajib reviewed by mohammad nur alhasan wa akharun v.1 Dar Al-kutub Aleilmiat Beirut.

Al-Sabban M 1417H 1997 Hashiat Al-Sbban Alaa Sharah Al-Ashmunii Li Alfiyat Ibn Malik V.1 Dar Alkutub Al-eilmiat Beirut.

Al-Samerraeii F 1420h 2000 Maeani Alnahw V.1 Dar Alfikr Liltibaeat Wa Alnashr Wa Altawzie Amman Jordan.

Al-Samin Al-Halbi A [n.d] Al-Dur Almsoon Fi Olum Al-Kitab Al-Maknun reviewed by 'Ahmad Al-Khirat Dar Al-Qalm Damascus.

Al-Sayuti A 1418H 1998 Al-Muzhar Fi Olum Al-Lughat Wa Anwaeiha reviewed by Fuad Ali Mansor V.1 Dar Al-Kutub Al-Eilmiat Beirut.

Al-Sayuti A 2000 Hamae Alhawamie Fi Sharah Jame Aljawamie reviewed by Abd-Alhamid Handawi Al-Maktabat Al-Tawfiqiat Egypt.

Al-Shshatibi A 1428h 2007 Al-Maqasid Al-Shshafiat Fi Sharah Al-Khalasat Al-Kafiat reviewed by Majmueat Min Almuhaqiqin V.1 Maehad Al-Bihawth Al-Eilmiat Wa Ihya Al-Turath Al-Islamii Fi Jamieat Umm Al-Quraa Mecca Al-Mukarama.

Al-Sirafy H 2008 Sharah Kitab Sebawyh reviewed by Ahmad Muhadali Wa Ali Sayd Ali V1 Dar Al-Kutub Al-Eilmiat Beirut.

Al-Siydawi 1999 Al-Kifaf V.1 Dar Al-Fikr Beirut Damascus.

Al-Tabari M 1420H 2000 Jamie Albayan Fi Tawil Al-Quran Reviewed by Ahmad Mohammad Shaker V.1 Muasasat Al-Risala.

Al-zajaj E 1408H 1988 Maeani Alquran Wa ierabih V.1 Alam Alkutub Beirut.

Al-Zamkhashari M 1407H Al-kashaf An Hakaeiq Ghawamid Altanzil V.3 Dar Alkitab Alearabii Beirut.

Darweesh M 1995 Ism Altafdil Bayn Alnadhariat wa Alwaqie r ma al-jamieat al-urduniya.

Darweesh M. 1415H Earab Alquran Wa Bayanoh V.4 Dar Al-Irshad Lilshuwuwn Aljamieiat Homms Syria.

Hamzah S. 2014 A.D Alzuruf Almabniah Almarifah bi Alqasd Wa'aearibiha Fi Alquran Alkarim Dirasa Dilaliah Tahliliah Majalat Jamieat Karkuk Lildirasat Al-insaniyyah vol.9 ea1p130-166.

Ibn Al-Qattae1999 Abniat Al-Asmaa Wal Afaal Wal Massader reviewed by Ahmad Mohammad Abd Al-Dayem Dar Al-Kutub Wal Wathayeq Al-Qawmiat Al-Qaherah.

Ibn Alssakit Y 1423h 2002 Islah Al-Mantiq reviewed by Mohammad Moreab V.1 Dar Ihyaa' Al-Turath Al-Arabii.

Ibn Aqil A 1400h 1980 Sharah Ibn Aqil reviewed by Mohammad Muheyi Al-Deen Abd Al-Hamid V.20 Dar Al-Turath Dar Misr Liltibaeat Al-Qahera.

Ibn Doraid M 1987 Jamhirat Allughah V.1 Dar Aleilm Lilmalayin Beirut.

Ibn drasatawih A. 1419H 1998 Tashih Alfasih wa sharhoh reviewed by Mohammad Badawi Almakhtun Almajlis Al-Ala Lilshoun Al-Islamiat Al-Qaherah.

Ibn Esfor E 1996 Al-Mumtie Al-Kabir Fi Al-Tasrif V.1 Maktabat Lebanon.

ibn hanbal [n.d] Almusanad reviewed by Ahmad Shakir wa Hamzah Al-zain Dar Al-hadith Al-qahrah.

Ibn Hashamie 2004 Sharah Shudhur Al-Dhahab Fi Maerifat Kalam Al-Arab reviewed by Mohammad Muheyi Aladeen Abd Alhamid Dar Al-Talayie Lilnashr Wa Altawzie.

Ibn Hisham A. [N.D] Awdhah Al-Masalak Ela Alfiat Ibn Malik reviewed by Yusif Al-Shaikh Al-Bqaeyi Dar Al-Fikr Liltibaeat Wa Alnashr Wa Altawzie.

Ibn Hisham Allakhami 1409h 1988 Sharah Alfasih reviewed by Mahdi Obaid Jasim V.1.

ibn jenny A. [n.d] Alkhasaeis reviewed by Mohammad Ali Alnajar Alhayyat Almisria Alamat Lilkitab Almaktabat Aleilmia.

Ibn Jenny A. 1390H 1970 A.D Altasrif Almulukiu reviewed by Mohammad Saeid Alnasani wellq alaih 'Ahmad Alkhan wa Muhyi Aldeen Aljarah v.2 Dar Almaearif Dimashq.

Ibn Malik M [n.d]Alfiat Ibn Malik Dar Al-Taaawen.

Ibn Malik M 1410H 1990 Sharah Tashil Al-Fawayid reviewed by Abd Al-Rahman Al-Sayd Wa Mohammad Bidawii Al-Makhtun V.1 Hijar Liltabaeat Wa Alnashr Wa Altawzie.

Ibn Mandhour 1414h Lisan Al-Earab V.3 Dar Sadir Beirut.

Ibn Sayidh A. 1421H 2000 Al-Mahkam Wa Almuhit Al-Azam reviewed by Abd Al-Hamid Al-Hindawii V.1 Dar Al-Kutub Al-Ailmiat Beirut.

Ibn Yaeish Y. 1422h 2001 Sharah Al-Mufsil Li Alzamkhasharii reviewed by 'Emil Jacob V.1 Dar Al-Kutub Al-Eilmiat Beirut.

Majmae Al-Lughat Alearabiat Fi Al-Qaherah1989 Al-Qararat Al-Mujmaeia Fi Al-Alfaz Wa Al-Asalib Min 1934 - 1987 Al-Hayyat Al-Eamat Lishoeown Al-Matabie Al-Amiriat Al-Qaherah.

Omar A wa Al-Nahhas M Abd Al-Latif M 1414h 1994 Al-Nahw Al-Asasi V.4 Dar Al-Salasil Liltabaeat Wa Alnashr Kuwait.

Sebawyh E 1988 Al-Kitab reviewed by Abd Al-Salam Mohammad Haron V.3 Maktabat Al-Khanjii Al-Qaherah.

Shatnawi M 2007 Manea Sarf(Afaal Min) Bayna Elal Almane Wa Tawali Al-Amthal Majalat Dirasat Al-jamieat Al-Urduniyah Vol. 34 No. 1 pp 46- 55.

Thalab [n.d] Alfasih reviewed by Atif Madkur Dar Almaerif.

The Use of ‘Awal in Language and Its Declension

Sayel AL_Hawawsheh*

ABSTRACT

‘Awal (أول) signify a preference noun in all its cases, but the debate was wide over its form, morphological meaning, use and declension. Therefore, this research aims at investigating what was said regarding this word, hoping to remove the ambiguity around this word and be satisfied with a preponderant opinion. To achieve this, one has to track the opinions of the grammarians and dictionaries that were scattered in many chapters of their works, and review these opinions to arrive at the most probable one. The descriptive analytical method is adopted in the paper. The use of “’Awal” in specific context and devised examples a means to distinguish between the close meanings of ‘Awal, when used as an adverb. The researcher did not overlook the historical progression of the grammarians opinions, and attribute each opinion to its author, unless unattainable. The research concludes that ‘awal is used as a superlative adjective, on which the rules of the superlative adjectives apply. ‘Awal is rarly used as a noun inflicted. It is also used as an adverb of time and place, although no one ever mentioned that it is an adverb of place, and was exclusively assigned as a temporal adverb. It also never occurs as a circumstantial adverb unless it does not signify the adverb in it meaning. The paper also concludes that ‘awal is not classified as an ordinal number.

Keywords: First; the superlative; indefinite adverbs; adverbs without agenetive construct; ordinal number.

* Applied Science Private University, Jordan. Received on 26/1/2020 and Accepted for Publication on 20/5/2020.